مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

الحديث الجيد عند الإمام أحمد بن حنبل

دراسة تطبيقية

د. مازن بن محمد بن محمد بن حسانين

الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها، بكلية الشريعة، جامعة القصيم

ملخص البحث:

إن معرفة اصطلاحات النقاد وإطلاقاتهم هي الطريق الأمثل لفهم مراداتهم، ومن ثم مناهجهم وطرائقهم في النظر والنقد، ومن أهم هؤلاء الأئمة النقاد الإمام أحمد بن حنبل، وهذا البحث يسعى للوصول إلى فهم مراده من إطلاق عبارة (حديث جيد) على بعض الأحاديث، ومقارنة هذا المراد بما استقر عليه أهل الاصطلاح في المراد بهذا الإطلاق، وقد توصلت بعد دراسة الأحاديث التي أطلق عليها ذلك أن مراده بهذه العبارة التصحيح، فهي تساوي قوله (حديث صحيح).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، وسيد ولد آدم أجمعين، سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن من أهم المهِمّات فهمَ مُراداتِ العُلَماء والنُّقَّاد مِن عِبَاراتهم، ومعرفةَ اصطلاحاتهم في إطلاقاتهم، فهو السبيل الأقوم لمعرفة مذاهبهم واختياراتهم، والإخلالُ بذلك مُوَصِّلٌ لا محالة إلى الغلط على الأئمة؛ بنسبة مذاهب لهم لم يقولوا يوما بها، بل قد يكونون من القائلين بضدها، وليس هذا من أصول العلوم فحسب، بل من أصول الفهوم وبدائه العقول، وكما يقع الغلط بسبب هذا، يقع بسبب عكسه، وهو حمل كلام من تكلم قبل استقرار الاصطلاح على وفق ما يقصده أصحاب الاصطلاح، ولذا كان من المتعين عند النظر في كلام الأئمة أن ينظر: هل تكلم قبل استقرار الاصطلاح أم بعده؟ فإن كان قبله حمل كلامه على المعنى اللغوي أو العرفي السائد في زمانه وبين أقرانه. وإن كان متكلما على وفق اصطلاح، فينظر: أله اصطلاح خاص يفترق به عن ما اصطلح عليه أهل الصنعة، أم يوافقهم على اصطلاحهم؟ فإذا استطاع الباحث أن يصل إلى جواب هذين السؤالين، فإنه يتمكن عادة من فهم كلام المتكلم، ووضعه في محله المناسب، وبمقدار إخلاله بهذا يختل فهمه ومباني كلامه، وهذا البحث محاولة متواضعة في هذا الصدد، تتناول استعمال الإمام أحمد بن حنبل لعبارة «جيد» في حكمه على بعض الأحاديث، وتريد أن تصل من خلال البحث والنظر إلى مراد الإمام من هذا التجويد، أيقصد به الصحة؟ أو ما دون ذلك؟ ثم بعد ذلك أقوم بالمقارنة بين ما توصلت إليه من خلال تصرفات الإمام، وبين ما قيده أئمة المصطلح في معنى هذه العبارة، لتظهر الموافقة أو المخالفة.

مشكلة البحث:

يحاول البحث الإجابة عن هذه الأسئلة:

- ما مقصود الإمام أحمد بقوله حديث جيد، أو إسناد جيد؟

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

- وهل يوافق مراده ما قرره أهل الاصطلاح في ذلك؟
- أم له اصطلاح خاص في ذلك؟ فإن كان فما هو؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الآتي:

- تعلقه بتحرير عبارة إمام من أكابر أهل الحديث والأثر.
- وفي أهمية تحرير هذا المصطلح من خلال الموازنة بينه عند أهل الاصطلاح وعند الإمام أحمد.

أهداف البحث:

- الوقوف على مقصود الإمام أحمد من وراء هذه العبارة.
- بيان موافقة مراد الإمام أحمد للاصطلاح أو مخالفته له.
- معرفة اصطلاح الإمام أحمد الخاص في ذلك إن وجد.

الدراسات السابقة:

ولم أقف – بعد البحث والتقصي وسؤال أهل الخبرة– على من تناول خصوص هذا الموضوع بالبحث والدراسة ، وإن كان هناك بحث «الحديث الجيد في السنن الأربعة» للدكتور عبد الرحمن الزيد، ومع تحفظي على بعض ما توصل إليه من النتائج؛ إلا أنه لا يتقاطع مع بحثي، فهو في تخريج الأحاديث الجياد في السنن، وبحثي في مفهوم هذا الإطلاق عند الإمام أحمد على وجه الخصوص، والله أعلم.

منهج البحث:

استعملت عدة مناهج بحثية أثناء عملي في هذا البحث، كالمنهج الاستقرائي في محاولة استقصاء جميع المواطن محل البحث. وكذا المنهج الوصفي في تخريج هذه المواضع وبيان مواطن الأحاديث المتكلم عنها، ثم المنهج النقدي في مدارسة الحكم عليها.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

إجراءات البحث:

- جهدت في استقصاء المواضع التي استعمل فيها الإمام هذه العبارة في كتبه المطبوعة، وكذا كتب أصحابه، وقد أعان على ذلك وقرّبه البرامج الإلكترونية الشهيرة، وكذا بعض المطبوعات التي جمعت علوم الإمام أحمد في غير ما فن.

- ثم قمت بتخريج الأحاديث التي حكم عليها الإمام بهذا الوصف، ودراستها نقدا وتعليلا، مراعيا موقف الإمام أحمد من رواتها، بغض النظر عن قول غيره، فإن الذي يعنيني هو معرفة حيثيات هذا الحكم عند الإمام أحمد، سواء وافقه الناس على هذا أم خالفوه.

- وأشرت لمن وافق الإمام في حكمه أو خالفه، زيادة في البيان.

- ثم بعد انتهائي من التطبيق، بنيت عليه المبحث النظري، وبينت فيه خلاصة ما توصلت إليه من خلال دراسة هذه النماذج المذكورة، مقارنا بين ما توصلت إليه، وبين ما قرره أئمة الاصطلاح في تصانيفهم في هذه المسألة.

خطة البحث:

وقد أدرت هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس.

فأما المقدمة: فهي هذه التي بين يديك الآن.

وأما التمهيد: فترجمت فيه ترجمة موجزة للإمام أحمد بن حنبل، وهو غني عن التعريف به.

وأما المبحث الأول: فتناولت كلام أهل الاصطلاح في ذلك على سبيل العموم، ثم عقبت عليه مقارنا إياه بما توصلت إليه من وراء دراسة النماذج التي قال فيها الإمام أحمد هذه العبارة.

وأما المبحث الثاني: فقد درست فيه ما وقفت عليه من نماذج أطلق فيها الإمام الجودة على حديث أو إسناد.

ثم الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

وأخيرا **الفهارس:** وهي فهرس الأحاديث، والمصادر، والموضوعات.

والله من وراء القصد، وأسأله الإعانة والتوفيق، والسداد والقبول، إنه بكل جميل كفيل

وصلى الله وسلَّم وبارك على سيد الخلق وإمام الرسل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

التمهيد

ترجمة موجزة للإمام أحمد بن حنبل

قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: «أحمد بن حنبل، شيخ الإسلام وسيد المسلمين في عصره، الحافظ الحُجَّة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الذُّهْلِيّ الشَّيْبَاني المَرْوَزِيّ ثم البَغْدَاديّ. ولد سنة أربع وستين ومائة.

سمع: هشيما، وإبراهيم بن سعد، وسفيان بن عيينة، وعباد بن عباد، ويحيى بن أبي زائدة، وطبقتهم.

وعنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، ومطين، وعبد الله بن أحمد، وأبو القاسم البغوي، وخلق عظيم.

وكان أبوه جنديا من أبناء الدعوة ومات شابا.

قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبا زرعة يقول: كان أبوك يحفظ ألف ألف حديث، ذاكرته الأبواب. وقال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: حفظت كل شيء سمعته من هشيم في حياته. وقال إبراهيم الحربي: رأيت أحمد كأن الله قد جمع له علم الأولين والآخرين. قال حرملة: سمعت الشافعي يقول: خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلا أفضل ولا أعلم ولا أفقه من أحمد بن حنبل. وقال علي بن المديني: إن الله أيد هذا الدين بأبي بكر الصديق يوم الردة، وبأحمد بن حنبل يوم المحنة. وقال أبو عبيد: انتهى العلم إلى أربعة، أفقههم أحمد. وقال ابن معين -من طريق عباس عنه-: أرادوا أن أكون مثل أحمد، والله لا أكون مثله أبدا. قال أبو همام السكوني: ما رأى أحمد بن حنبل مثل نفسه. وقال محمد بن حماد الطهراني: سمعت أبا ثور يقول: أحمد أعلم -أو قال: أفقه- من الثوري.

قلت: سيرة أبي عبد الله قد أفردها البيهقي في مجلد، وأفردها ابن الجوزي في مجلد، وأفردها شيخ الإسلام الأنصاري في مجلد لطيف. توفي إلى رضوان الله تعالى في يوم الجمعة، ثاني عشر ربيع الأول، سنة إحدى وأربعين ومائتين، وله سبع وسبعون سنة»[(١)].

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١٦/٢) بتصرف يسير.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

المبحث الأول

الحديث الجيِّد عند أهل الاصطلاح، وعند الإمام أحمد

المطلب الأول: الحديث الجيِّد عند أهل الاصطلاح.

الجيد في اللغة: قال صاحب «العين»: «جاد الشّيء يَجُودُ جَوْدَةً فهو جَيِّد»[٢]، وقال الزَّبِيدِيّ: « (الجَيِّدُ، ككَيِّس: ضِدُّ الرَّديءِ)، على فَيْعل، وأَصلُه جَيْوِد، قلبت الْوَاو يَاء لانكسارها ومجاورتها الياءَ، ثمّ أُدغِمت الياءُ الزَّائِدَة فِيهَا. (ج جِيادٌ، وجِياداتٌ) جمعُ الجمعِ...(وجاد) الشّيْءُ (يَجُود جُودةً)، بالضّمّ (وجَوْدَة)، بِالْفَتْح: (صَار جَيِّداً. وأَجادَهُ غيْرُه) فجادَ. والتجويدُ مثْلُه. (و) قد قَالُوا ({أَجْوَدَهُ)، كَمَا قَالُوا: أَطالَ وأَطْوَلَ، وأَطابَ وأَطْيَبَ، وأَلانَ وأَلْيَنَ، على النُّقْصَان والتَّمام. وَيُقَال هاذا شيءٌ بَيِّنُ الجُودةِ والجَوْدة.(و) قد (جاد) جودةً، (وأَجاد: أَتَى بالجَيِّد) من القَول أَو الفِعل. وَيُقَال أَجادَ فُلانٌ فِي عَمله وأَجْوَدَ، وجَادَ عَملُهُ يَجُودُ جودَةً...(واستجادَهُ: وَجَدَه) جَيِّداً أَو عَدَّه جيِّداً (أَو طَلَبَه جيِّداً). وتَخَيَّرَه، كتَجَوَّده. وَفِي (الأَسَاسِ) : وأَجَدْتُك ثَوْباً: أَعطيْتُكَه جَيِّداً...» [٣].

الجيِّد عند أئمة الاصطلاح:

قال السيوطي في «البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر»: «قال الحافظ ابن حجر في «نكته»: «قد وجدنا في عبارة جماعة من أهل الحديث ألفاظًا يوردونها في مقام القبول، ينبغي الكلام عليها، وهي الثابت، والجيِّد، والقوي، والمقبول، والصالح. قال: وسنستوفي الكلام على هذه الأنواع في آخر هذا الكتاب»[٤]، يعني «النكت»، ولم يقدر بتمامه ، ولا بكلامه على هذه الأنواع.

---

(٢) «العين» المنسوب للخليل الفراهيدي (ج و د) (١٦٩/٦) .

(٣) «تاج العروس» للزبيدي (ج و د) (٥٢٦/٧-٥٢٧).

(٤) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٤٩٠/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

وقال في «نكته الكبرى» في الكلام على أصح الأسانيد- لما حكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل: «أن أصحها الزهري، عن سالم، عن أبيه»-: عبارة أحمد: «أجود الأسانيد»، كذا أخرجه عنه الحاكم(٥). قال: وهذا يدل على أنَّ ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيِّد والصحيح، وكذا قال البُلْقِينيّ في «محاسن الاصطلاح» بعد أن نقل ذلك: «ومن ذلك يعلم أنَّ الجودة يعبر بها عن الصحة، وفي «جامع الترمذي» في (الطب): «هذا حديث جيد حسن»(٦)»(٧). وكذا قال غيره(٨): لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم، إلا أنَّ الجِهْبِذ منهم لا يَعْدِل عن صحيح إلى جيد إلا لنُكْتَةٍ، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردَّد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح»(٩).

وقال أيضا-كما في «النكت الوفية»-: «إنْ قيلَ: يكونُ الإسناد جيداً باعتبارِ اشتهارِ رواتهِ بالعلمِ، أوِ الصلاحِ، أو نحوِ ذَلِكَ، ومعَ ذَلِكَ فقدْ يكونُ غيرهمْ أضبطَ منهمْ، وأحفظَ. قيلَ: ليسَ الأمرُ كذلكَ، وإنما هذا تفننٌ في العبارةِ، لا مغايرةَ بينهما عندَ منْ تتبَّع مواقعَ استعمالهمْ، فهم إذا قالوا: «هذا حديثٌ جيدٌ»، أرادوا أنَّهُ قويٌ، فلا يريدونَ الجودةَ إلا بمعنى أمرٍ يرجعُ إلى الضبطِ، وإنْ كانَ الجِهْبِذُ منهمْ لا يَعْدل عنْ صحيحٍ إلى جيدٍ إلا لنكتةٍ، كأنْ يرتقيَ الحديثُ عندهُ عن الحسنِ لذاتهِ، ويَتَرَدّدَ في بلوغهِ الصحيح بلا مِرية، كما في «جامعِ الترمذيِّ» في الطبِّ: «حديثٌ جيدٌ حسنٌ»، فالوصف بجيد، وإنْ كانَ

(٥) «معرفة أنواع علوم الحديث» للحاكم (٥٤).

(٦) الذي في «جامع الترمذي» إنما هو في أبواب البر والصلة، باب ما جاء في الثناء بالمعروف، بعد حديث [٢٠٣٥]، وعبارته: «حسن جيد غريب» .

(٧) «محاسن الاصطلاح» للبلقيني (٥٤).

(٨) ظاهر السياق أن قائل: «وكذا قال غيره» هو الحافظ ابن حجر، فيكون ناقلا ما يليه عن غير البلقيني ممن لم يسمه، والظاهر أن الحافظ يقصد بذلك الغير نفسه، فقد نسب البقاعي هذا الكلام في «النكت الوفية» (٩٩/١) له، وسيأتي نقل عبارته هناك لأن فيها زيادات، والله أعلم.

(٩) «البحر الذي ذخر» (١٢٥٤/٣-١٢٥٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

أنزلَ رتبةً مِنَ الوصفِ بصحيحٍ، فإنَّ أفعلَ التفضيل منهُ، مساويةٌ لأقوى، وأثبتَ، ونحوِ ذَلِكَ، وهو بمعنى أصحَّ سواء»، ثم عقبه البقاعي قائلا: «كذا قالَ شيخُنا، وفيهِ نظرٌ لا يخفى، واللهُ أعلمُ»(١٠).

فقد أفادت هذه النقول عن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ما يلي:

– أن ابن الصلاح يرى التسوية بين صحيح وجيد، وأنهما مترادفان بلا فرق، ودليل ذلك استعماله لفظة «أصح الأسانيد» نقلا عن الإمام أحمد، في حين أن الوارد في كلام الإمام أحمد بلفظ «أجود الأسانيد»، فلولا أنه يرى أنهما متساويان معنى لما كان يتصرف هذا التصرف.

– وأن البُلْقِيني كذلك يرى مثل ابن الصلاح أنهما متساويان، وكأنه يستدل لذلك بما في «جامع الترمذي»: «حديث جيّد حسن»، فكأنه يرى أن أصل العبارة المعهودة في كلام الترمذي «حسن صحيح»، فيكون «جيد» هنا في موضع «صحيح»، فيكونان متساويان، وهذا محتمل جدا، وأقوى منه قول الترمذي في (أبواب الطلاق واللعان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في مداراة النساء): «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ»(١١).

– وهذا ما قرَّره الحافظ ابن حجر أول الأمر، مبينا أن «لا مغايرة بين جيّد وصحيح عندهم»، «وإنما هذا تَفَنُّنٌ في العبارةِ، لا مغايرةَ بينهما عندَ منْ تتبَّع مواقعَ استعمالهمْ» كما هي عباراته.

– ثم استدرك الحافظ على ما قرَّره سابقا من التسوية والترادف وعدم المغايرة بأن «الجِهْبِذ منهم لا يَعْدِل عن صحيح إلى جيّد إلا لنُكْتَةٍ، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردَّد في بلوغه الصحيح».

– ثم انفصل آخر الأمر على أن «الوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح».

---

(١٠) «النكت الوفية» (١/٩٩-١٠٠).

(١١) عقب حديث [١١٨٨].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

ولم يضرب الحافظ على ما ذكر أمثلة، ولا ذكر أحدا من الأئمة بعينه، وإنما علق ذلك ما يظهر للجهبذ من تأرجح الحديث بين الصحيح والحسن وتردده بينهما، وغير ذلك من النكات التي تحمل الناقد الجهبذ على التوسط بين الصحيح والحسن والتعبير بالجيد. وقد كان الحافظ قد وعد ببحث هذه المسألة وبيانها في آخر النكت، ولكنه لم يقدر له أن يتمم النكت ولذا لم يبين لنا هذه المسألة بدلائلها كما هي عادته وديدنه، سواء وافقته أو خالفته.

وعلى ذلك يمكننا تقسيم المنقول عن أهل الاصطلاح إلى قولين:

الأول: المساواة بين الجيد والصحيح بلا تفصيل، وهذا المنقول عن ابن الصلاح استنباطا، وعن البلقيني تصريحا.

والثاني: القول بأن الجيد جاوز الحسن بيقين، ولكنه في بلوغه الصحيح تردد ونظر. وهو قول الحافظ ابن حجر.

وقد يشكل على هذين القولين معا: عدّهم من قيل فيه «جيد الحديث» في آخر مراتب التعديل، فيقرنونه بمن قيل فيه «محله الصدق»، و«مقارب الحديث»، و«شيخ»، و«حسن الحديث»، وشأن هؤلاء جميعا عدم التصحيح لهم بيقين، وإنما هم أدنى مراتب الحسن بشروط، بل لا يبعد أن يكون هذا التقرير في حال من قيل فيه «جيد الحديث» له دخل في تنزيل الحكم للحديث بأنه «جيد» عن الحكم بأنه «صحيح».

والمخْرَجُ من هذا الإشكال: أن لا يسلم بأن من قيل فيه «جيد الحديث» ضمن هذه المرتبة المتدنية؛ فإن هذه العبارة نادرة الورود في كلام النقاد، ولم أقف -مع شدة البحث والتقصي- إلا على مواضع معدودة، أطلق بعض النقاد فيها هذه العبارة على أحد الرواة، فيُروى عن الشعبي أنه قال: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ جَيِّدَ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَكُنْ جَيِّدَ الْفِقْهِ»(١٢)، وقال أحمد: «سليمان بن أبي مسلم الأحول ثقة، جيد الحديث»(١٣)، وقال كذلك: «زكريا، عن الشعبي، وغيره، جيد الحديث، ثقة»(١٤)،

(١٢) قال ابن سعد في «الطبقات» (٣٨٣/٢) أخبرت عن مجالد عن الشعبي، وهذا إسناد لا يصح، وعلى فرض صحته، فلعل قصده بأنه لم يكن جيد الفقه، ما عرف عن ابن عمر رضي الله عنهما من الأخذ بالعزائم، وعدم الترخص، والفقه كما يقول معمر، وتنسب للثوري كذلك: هو الرخصة من ثقة، والله أعلم، وانظر: «التمهيد» (١٤٧/٨) وغيره.

(١٣) «العلل ومعرفة الرجال» رواية الميموني [٣٦٧].

(١٤) «العلل» رواية الميموني [٣٦٣].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

وقال عيسى بن يونس: «كان ثور من أثبتهم، وقال أيضا: جيد الحديث»[١٥]، وقال دحيم في معاوية بن سلام: «جيد الحديث ثقة»[١٦]، فقد أطلقت هذه العبارة في هذه المواضع على الثقات، كما هو بين من اقتران التوثيق بها، وقال أبو زرعة الدمشقي في الوليد بن عبد الرحمن الجرشي: «جيد الحديث»[١٧] والوليد ثقة بالاتفاق[١٨]، وقال أبو داود السجستاني في عمر بن عبد الله الرومي: «جيد الحديث»[١٩]، وقد وَثَّقه الذهبي[٢٠] ورَدَّ على ابن حبان تَلْيِينَهُ، وقال البزار في عمار بن رزيق الضبي: «ليس به بأس جيد الحديث»[٢١]، وعمار وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وابن المديني، وغيرهم، وقال أحمد فيه: «كان من الأكياس الأثبات»، وقال أبو حاتم والنسائي-وهم من المتعنتين في التعديل-: «ليس به بأس»، والبزار يطلق هذه العبارة «لا بأس به» على الثقات أحيانا، كما يطلقها على من دونهم من المتوسطين أو الضعفاء، فيكون حملها هنا على التوثيق أقرب لما رأيت من توثيق الأئمة لعمار.

فظهر بهذا أن «جيد الحديث» عبارة توثيق عالية تساوي «صحيح الحديث»، فحري أن تكون في مرتبة «ثقة» وليس في مرتبة «مقارب الحديث» كما جرى عليه اصطلاح المتأخرين، وهذا هو المناسب المنسجم مع ما قرروه في المراد بالحديث الجيد، من كونه إما مساويا للصحيح، أو في مرتبة فوق الحسن ودون الصحيح، والله أعلم.

---

(١٥) «تهذيب التهذيب» (٣٤/٢).

(١٦) «تهذيب التهذيب» (٢٠٩/١٠).

(١٧) «تاريخ أبي زُرعة» (٢/ ٧١٣).

(١٨) راجع ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٣١٩/٤).

(١٩) «سؤالات الآجري لأبي داود» [٨٢٤].

(٢٠) «الميزان» [٦١٥٩].

(٢١) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٩٢/٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

المطلب الثاني: الحديث الجيد عند الإمام أحمد

الظاهر من خلال تتبع ما حكم عليه الإمام أحمد بأنه جيد، أن مراده بذلك الصحة، ولذا تراه يرادف بين الصحيح والجيد، فقد نقل الأثرم عنه أنه قال: «في الركعتين قبل المغرب (**أحاديث جياد، أو قال صحاح**)، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن الصحابة والتابعين، فمن شاء صلى بين الأذان والإقامة»[٢٢]. وقال حنبل بن إسحاق: «قلت لأبي عبد الله في عذاب القبر، فقال: هذه (**أحاديث صحاح**) نؤمن بها ونُقِرٌ بها، كلما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم (**إسناد جيد**) أقررنا به، إذا لم نقر بما جاء به رسول صلى الله عليه وسلم ودفعناه رددنا على الله أمره، قال الله تعالى: {وما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ}[الحشر:٧]»[٢٣]، وقد سبق قبل قليل إطلاقه على بعض الثقات «جيد الحديث»، مما يعني أن الجيد والصحيح عنده بمعنى واحد.

وقد تتبعت الأحاديث التي حكم عليها بأنه جيدة، ودرست أسانيدها، ونظرت في رواتها وأحوالهم ومراتبهم عند الإمام أحمد، بغض النظر عن مراتبهم عند بقية النقاد، لأن الذي يعنينا هنا هو حكم الإمام أحمد على الراوي، ومن ثم على حديثه بناء على حال هذا الراوي عنده، وظهر لي من خلال هذه الدراسة والبحث: أن كل ما حكم عليه الإمام أحمد بأنه جيد؛ فهو صحيح عنده على الأقل، إن لم يكن صحيحا عند جماهير العلماء، ومن ضمن هذه الأحاديث التي حكم عليها بالجودة حديثان اتفق على إخراجهما من نفس الطريق الشيخان البخاري ومسلم، وواحد عند مسلم، كما سيأتي مفصلا مشروحا في المبحث التالي.

وبه يظهر أن ما اسْتُنْبِط من كلام ابن الصَّلاح، وما صَرّح به البُلْقِيني من تساوي الجيد والصحيح هو الموافق لتَصَرُّف الإمام أحمد، بخلاف التفصيل الذي رجَّحه الحافظ ابن حجر، والقاضي بنزول الجيد عن مرتبة الصحيح، فليس في تصرفات الإمام أحمد ما يؤيده فيما يظهر من خلال هذه الدراسة، ويبقى النظر في تصرفات بقية النقاد الأوائل في ذلك، فلعله وقع في كلام بعضهم ما يؤيد ما ذهب إليه ابن حجر، وهو غير مدفوع عن سعة الاطلاع وتمام الاستقراء في هذا الشأن، وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين.

---

(٢٢) «بدائع الفوائد» لابن القيم (١٥٠٨/٤).

(٢٣) «الروح» لابن القيم (٨٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

المبحث الثاني

الأحاديث التي حكم عليها بالجيد

١- حديث أبي هريرة: «**خرج علينا رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم ، وقد أقيمت الصفوف، فأقبل يمشي حتى أتى مقامه، فذكر أنه لم يغتسل...**).

قال الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل: حديث أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني»[٢٤]، فقال: «أنا أذهب إلى حديث أبي هريرة، رواه الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: «خرج علينا رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم، وقد أقيمت الصفوف، فأقبل يمشي حتى أتى مقامه، فذكر أنه لم يغتسل»، ولا أدفع حديث أبي قتادة، وقال: **حديث أبي هريرة إسناده جيد**»[٢٥].

وحديث أبي هريرة هذا أخرجه أحمد[٢٦]، والبخاري[٢٧]، ومسلم[٢٨]، وأبو داود[٢٩]، والنسائي[٣٠]، وابن خزيمة[٣١]، والبيهقي[٣٢]، والطحاوي[٣٣]، من طريق يونس بن يزيد الأيلي. وأخرجه أحمد[٣٤]، والبخاري[٣٥]، ومسلم[٣٦]، وأبو داود[٣٧]،

---

(٢٤) أخرجه أحمد [٢٢٩٦٩]، والبخاري [٦٣٨]، ومسلم [٦٠٤] من طرق عن يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، به.

(٢٥) «التمهيد» لابن عبد البر (٩/ ١٩١).

(٢٦) «المسند» [١٠٨٧٠].

(٢٧) «صحيح البخاري» [٢٧٥].

(٢٨) «صحيح مسلم» [٦٠٥].

(٢٩) «سنن أبي داود» [٢٣٥].

(٣٠) «المجتبى» [٨٠٨]، وفي «الكبرى» [٨٨٥].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

والنسائي[٣٨]، والبيهقي[٣٩]، والطحاوي[٤٠]، من طريق الأوزاعي. وأخرجه أحمد[٤١]، والبخاري[٤٢]، وابن حبان[٤٣] من طريق صالح بن كيسان. و أخرجه أبو داود[٤٤]، والنسائي[٤٥] من طريق محمد بن الوليد الزُّبَيدي. وأخرجه أحمد[٤٦]، وأبو داود[٤٧]، والبزار[٤٨] من طريق معمر.

---

(٣١) «صحيح ابن خزيمة» [١٦٢٨].

(٣٢) «السنن الكبير» [٤١٣٨].

(٣٣) «شرح مشكل الآثار» [٦٢٨].

(٣٤) «المسند» [٧٣٥٨].

(٣٥) «صحيح البخاري» [٦٤٠].

(٣٦) «صحيح مسلم» [٦٠٥].

(٣٧) «سنن أبي داود» [٢٣٥].

(٣٨) «المجتبى» [٧٩١]، و«الكبرى» [٨٦٩].

(٣٩) «السنن الكبير» [٢٣٢١].

(٤٠) «شرح المشكل» [٦٢٥].

(٤١) «المسند» [٨٥٨٢].

(٤٢) «صحيح البخاري» [٦٣٩].

(٤٣) «صحيح ابن حبان» [٢٢٣٦/الإحسان].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

خمستهم (يونس، والأوزاعي، وصالح، والزبيدي، ومعمر) عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : «**أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَامَ فِي مُصَلَّاهُ، فَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَغْتَسِلْ فَانْصَرَفَ، ثُمَّ قَالَ: كَمَا أَنْتُمْ ، فَصَفَفْنَا، فَجَاءَ وَإِنَّ رَأْسَهُ لَيَنْطِفُ ، فَصَلَّى بِنَا**». وهذا لفظ أحمد من حديث معمر.

وهذا إسناد صحيح غاية كالشمس، وقد اتفق على إخراجه الشيخان، وهو من أوضح الأدلة على أن قول الإمام أحمد «جيد» مرادف لقوله «صحيح»، والله أعلم.

٢- حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا: «**لا يلبس القميص، ولا البرنس...**».

في «مسائل ابن هانئ»: «سألته عن المحرم إذا لم يجد النعلين، يلبس الخفين؟ قال: نعم يلبسهما ولا يقطعهما، ثم قال: أذهب إلى حديث ابن عباس. قلت: فحديث ابن عمر. قرأت على أبي عبد الله: سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً : مَا يَتْرُكُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ : «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْبُرْنُسَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْعِمَامَةَ ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرْسُ وَلَا الزَّعْفَرَانُ ، وَلَا الْخُفَّيْنِ إِلَّا لِمَنْ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ». **أليس هذا إسناد جيد؟** قال: حديث ابن عباس أبين. قرأت على أبي عبد الله: «هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُحْرِمُ

---

(٤٤) «سنن أبي داود» [٢٣٥].

(٤٥) «المجتبى» [٧٩١]، و«الكبرى» [٨٦٩].

(٤٦) «المسند» [٧٩١٩].

(٤٧) «السنن» [٢٣٥].

(٤٨) «مسند البزار» [٧٨٨١].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

الإِزَارَ فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ ، وَإِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ»(٤٩). قال: هذا أثبت عندي، وذاك أن القطع من الفساد، والله لا يحب الفساد»(٥٠).

أما حديث ابن عمر فأخرجه البخاري(٥١) عن علي بن المديني. ومسلم(٥٢) عن زهير بن حرب، وعمرو الناقد، ويحيى بن يحيى. وأحمد(٥٣) –وعنه مقرونا بمسدد: أبو داود(٥٤)–. والنسائي(٥٥) عن محمد بن منصور. السبعة (علي، وزهير، وعمرو، ويحيى، وأحمد، ومسدد، ومحمد) عن سُفْيَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ، به.

وهذا إسناد صحيح كالشمس، وقد قرَّر ابنُ هانئٍ الإمامَ أحمد على جَوْدَة إسناده، فأقرَّه ولم يُعَارِضْهُ، ولكنه مال إلى حديث ابن عباس ورآه أبين وأثبت، لخُلُوّه عن ذكر قَطْع الخُفّ، إذ رأى ذلك من الفساد، والله أعلم.

٣- حديث أبي مَرْثَد الغَنَوِيّ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**لا تصلوا إلى القبور**».

قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن الصلاة في المقبرة فكره الصلاة في المقبرة. فقيل له: المسجد يكون بين القبور أيصلى فيه؟ فكره ذلك. قيل له: إنه مسجد وبينه وبين القبور حاجز، فكره أن يصلَّى فيه الفرض، ورخص أن يُصلَّى فيه على

---

(٤٩) أخرجه أحمد [١٨٧٣]، ومسلم [١١٧٨] من طريق هشيم هذه به، وهو عند البخاري [٥٨٠٤] مسلم [١١٧٨] من طريق سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار به، وله طرق أخرى في «الصحيحين» وغيرهما.

(٥٠)«مسائل ابن هانئ» [٨٠٦].

(٥١) «الصحيح» [٥٨٠٦].

(٥٢) «الصحيح» [١١٧٧].

(٥٣) «المسند» [٤٦٢٦].

(٥٤) «السنن» [١٨٢٣].

(٥٥) «السنن» [٢٦٦٦].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

الجنائز، وذكر حديث أبي مرثد الغنوي، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**لا تُصَلّوا إلى القبور**»، وقال: **إسناد جيد**»[٥٦].

أخرجه أحمد[٥٧]، ومسلم[٥٨]، والترمذي[٥٩]، والنسائي[٦٠]، وابن خزيمة[٦١]، والبيهقي[٦٢]، والطبراني[٦٣]، من طريق الوليد بن مسلم القرشي. وأخرجه أبو داود[٦٤] من طريق عيسى بن يونس. وأخرجه الحاكم[٦٥]، والطبراني[٦٦] من طريق صدقة بن خالد السمين. وأخرجه البيهقي[٦٧] من طريق الوليد بن مَزْيَد البَيْرُوتِي. أربعتهم (الوليد، وعيسى، وصدقة، والبيروتي) عَنْ

---

(٥٦) «شرح العمدة» لابن تيمية (كتاب الصلاة) (٤٧٩)، و«فتح الباري» لابن رجب (٣/ ١٩٤-١٩٥).

(٥٧) «المسند» [١٧٤٨٨].

(٥٨) «الصحيح» [٩٧٢].

(٥٩) «الجامع» [١٠٥١].

(٦٠) «المجتبى» [٧٥٩]، وفي «الكبرى» [٨٣٨].

(٦١) «الصحيح» [٧٩٣].

(٦٢) «السنن الكبير» [٧٣١٥].

(٦٣) «المعجم الكبير» (١٩٣/١٩).

(٦٤) «السنن» [٣٢٢٩].

(٦٥) «المستدرك» [٥٠٠٧].

(٦٦) «المعجم الكبير» (١٩٣/١٩).

(٦٧) «السنن الكبير» [٧٣١٥].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا**» .

وأخرجه أحمد(٦٨)، ومسلم(٦٩)، والترمذي(٧٠)، وابن خزيمة(٧١)، وابن حبان(٧٢)، والحاكم(٧٣)، والبيهقي(٧٤)، وأبو يعلى(٧٥) من طرق عن عبد الله بن المبارك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ، به.

فزاد فيه ابن المبارك «أبا إدريس الخولاني» بين بُسْرٍ، وواثلةَ.

قال أبو حاتم: «يَرَوْنَ أَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ وَهِمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، أَدْخَلَ أَبَا إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيَّ، بَيْنَ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَبَيْنَ وَاثِلَةَ. وَرَوَاهُ عِيسَى بْنُ يُونُسَ، وَصَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ، وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ ابْنِ جَابِرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ وَاثِلَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

---

(٦٨) «المسند» [١٧٤٨٩].

(٦٩) «الصحيح» [٩٧٢].

(٧٠) «الجامع» [١٠٥٠].

(٧١) «الصحيح» [٧٩٤].

(٧٢) «الصحيح» [٢٣٢٤].

(٧٣) «المستدرك» [٥٠٠٥].

(٧٤) «السنن الكبير» [٤٣٤٤].

(٧٥) «المسند» [١٥١٤].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

قال أبُو حَاتِمٍ: بُسْرٌ قَدْ سَمِعَ مِنْ وَاثِلَةَ، وَكَثِيرًا مَا يُحَدِّثُ بُسْرٌ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، فَغَلَطَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، فَظَنَّ أَنَّ هَذَا مِمَّا رَوَى عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ وَاثِلَةَ، وَقَدْ سَمِعَ هَذَا الْحَدِيثَ بُسْرٌ مِنْ وَاثِلَةَ نَفْسِهِ ؛ لأَنَّ أَهْلَ الشَّامِ أَعْرَفُ بِحَدِيثِهِمْ»[٧٦]. وقال الدارقطني: «والمحفوظ ما قاله الوليد»[٧٧]، يعني الوجه الأول الذي ليس فيه أبو إدريس.

والحديث على الوجه الأول الذي رجحه الأئمة صحيح بلا مرية، وقد رواه مسلم، والله أعلم.

٤- حديث ابْنِ مَسْعُودٍ -رضي الله عنه-قَالَ : «الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللهِ يُكَفِّرُ كُلَّ ذَنْبٍ إِلَّا الْأَمَانَةَ ، يُؤْتَى بِصَاحِبِهَا وَإِنْ كَانَ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ ، فَيُقَالَ لَهُ : أَدِّ أَمَانَتَكَ ، فَيَقُولُ : رَبِّ ذَهَبَتِ الدُّنْيَا ، فَمِنْ أَيْنَ أُؤَدِّيهَا ؟ فَيَقُولُ : اذْهَبُوا بِهِ إِلَى الْهَاوِيَةِ ، حَتَّى إِذَا أُتِيَ بِهِ إِلَى قَرَارِ الْهَاوِيَةِ ، مُثِّلَتْ لَهُ أَمَانَتُهُ كَيَوْمَ دُفِعَتْ إِلَيْهِ ، فَيَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ ، يَصْعَدُ بِهَا فِي النَّارِ ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهَا هَوَتْ ، وَهَوَى فِي أَثَرِهَا أَبَدَ الْآبِدِينَ ، وَقَرَأَ عَبْدُ اللهِ : { إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا }».

قال عبد الله بن الإمام أحمد: سَأَلت أبي عَن الشَّهِيد يغْفر لَهُ كل ذَنْب إِلَّا الدّين أوْ الامانة...، وساق أثر ابن مسعود بنحوه. فَقَالَ أبي: «هَذَا الحَدِيث رَوَاهُ الثَّوْريّ، وَأَبُو سِنَان الصَّغِير، وَهُوَ الشَّيْبَانِيّ، **إسناده إسناد جيد**»[٧٨].

وهذا الحديث أخرجه البيهقي في «السنن الكبير»[٧٩]، وفي «الصغير»[٨٠] من طريق الأسود بن عامر. ومُسَدّد في «مسنده» -كما في «المطالب العالية»[٨١]- عن يحيى القطان. وابن أبي حاتم في «التفسير»[٨٢] من طريق وكيع، ثلاثتهم عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ زَاذَانَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ موقوفا عليه.

---

(٧٦) «علل ابن أبي حاتم» [٢١٣].

(٧٧) «علل الدارقطني» [١١٩٩].

(٧٨) «مسائل عبد الله» [٩٤٣].

(٧٩) «السنن الكبير» [١٢٨١٥].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

وذكر الدارقطني في «العلل» رواية أبي سنان المذكورة في كلام الإمام أحمد مقرونة برواية الثوري، فقال: «وَكَذَلِك رَوَاهُ أَبُو سِنانٍ سَعِيد بن سِنانٍ، عَن عَبدِ الله بنِ السّائِبِ مَوقُوفًا أَيضًا»(٨٣) يعني كرواية الثوري وكان قد ذكرها قبلها.

وقد رفعه بعضهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد ذكر الدارقطني في «العلل» هذا الخلاف، وقال: «والموقُوفُ هُو الصَّوابُ»(٨٤).

وهذا الموقوف إسناده صحيح، رجاله رجال مسلم، وبه يظهر أن تجويد الإمام أحمد مرادف للتصحيح، والله أعلم.

٥- حديث أبي مسعود الأنصاري: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا نُثِرَ عَلَى الصِّبْيَانِ مَنَعَ صِبْيَانَهُ»

قال المرُّوذي في «الورع»: «سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجَوْزِ يُنْثَرُ، فَكَرِهَهُ، وَقَالَ: لَا يُعْطَوْنَ؛ يُقَسَّمُ عَلَيْهِمْ - يَعْنِي الصِّبْيَانَ- كَمَا صَنَعَ ابْنُ مَسْعُودٍ، هَذَا **إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ** عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ»(٨٥).

لم أقف عليه من حديث ابن مسعود، والظاهر أنه تصحيف عن «أبي مسعود»، فهو الذي له في الباب أثر مشهور متداول، أخرجه ابن أبي شيبة(٨٦) عن وكيع، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»(٨٧) من طريق عثمان بن عمر، كلاهما عن

---

(٨٠) «السنن الصغير» [٢٣٣٨].

(٨١) «المطالب العالية» [٣٥٧٤].

(٨٢) «التفسير» [٥٥١٢].

(٨٣) «العلل» [٧٢٤].

(٨٤) المصدر السابق.

(٨٥) «الورع» (٢١٩).

(٨٦) «المصنف» [٢١٥٣١].

(٨٧) «شرح معاني الآثار» [٤٤٥٠].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

إسرائيل. وأخرجه ابن أبي شيبة[٨٨] من طريق سفيان. وأخرجه ابن بشكوال في «الأطعمة السرية»[٨٩] من طريق قيس بن الربيع، ثلاثتهم (إسرائيل، وسفيان، وقيس) عن أبي حصين، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود الأنصاري: **أَنَّهُ كَانَ إِذَا نُثِرَ عَلَى الصِّبْيَانِ مَنَعَ صِبْيَانَهُ ، فَاشْتَرَى لَهُمْ**. هذا لفظ وكيع، وري بأطول من هذا، وبألفاظ متقاربة عند الباقين.

وهذا إسناد صحيح، لا شية فيه.

٦- حديث عبد الله بن عكيم -رضي الله عنه-: «**لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب**».

أخرجه أحمد[٩٠]، وأبو داود[٩١]، والنسائي[٩٢]، والترمذي[٩٣]، وابن ماجه[٩٤]، وغيرهم من طريق الْحَكَمِ ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُكَيْمٍ ، قَالَ: قُرِئَ عَلَيْنَا كِتَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَا غُلَامٌ شَابٌّ، فذكر الحديث. قال الترمذي: «حديث حسن».

قال الإمام أحمد: «**إسناده جيّد**»[٩٥]، وقال مرة: «ما أصلح إسناده»[٩٦]، وقال في «مسائل صالح»: «هو أصحها، أرجو أن يكون صحيحًا»[٩٧]، وفي «بدائع الفوائد»: «قيل: وقد رواه خالد الحذاء عمن سمع عبد الله بن عكيم،

---

(٨٨) «المصنف» [٢١٥٣٢].

(٨٩) «الأطعمة السرية» [١٤٩].

(٩٠) «مسند أحمد» [١٩٠٨٢].

(٩١) «سنن أبي داود» [٤١٢٧].

(٩٢) «سنن النسائي» [٤٢٦٠].

(٩٣) «جامع الترمذي» [١٧٢٩].

(٩٤) «سنن ابن ماجه» [٣٦١٣].

(٩٥) «المغني» لابن قدامة (١/٩١)، و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (١/ ١٠٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

قال: «قد رواه شعبة، عن الحكم، عن ابن أبي ليلي، عن عبد الله ابن عُكَيم أصح من هذا، وقد رواه عبَّاد، ورواه شعبة عن الحكم»، كأنه صحَّحَه من غير حديث خالد»[٩٨].

ثم رجع الإمام أحمد عن هذا، فقال الترمذي في «الجامع»: «وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ، يَقُولُ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَذْهَبُ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِمَا ذُكِرَ فِيهِ: «قَبْلَ وَفَاتِهِ بِشَهْرَيْنِ»، وَكَانَ يَقُولُ: كَانَ هَذَا آخِرَ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ تَرَكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا الْحَدِيثَ لَمَّا اضْطَرَبُوا فِي إِسْنَادِهِ؛ حَيْثُ رَوَى بَعْضُهُمْ ، فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُكَيْمٍ، عَنْ أَشْيَاخٍ مِنْ جُهَيْنَةَ»[٩٩]، قال ابن عبد الهادي في «التنقيح»: «هكذا روى الترمذيَّ عن أحمد، وهو خلاف المشهور المستفيض عنه»، إلا أن ابن تيمية[١٠٠] قد استدل برواية الترمذي هذه على أن هذا القول بطهارة الجلود بالدباغ هو آخر الروايتين عن الإمام أحمد، وإن كان المشهور عنه، والذي نقله أكثر أصحابه هو عدم الطهارة بذلك، وواضح ارتباط قوليه بثبوت الحديث وعدمه.

ولست هنا بصدد تحقيق القول في صحته أو اضطرابه، فذلك بحث آخر، وإنما المراد الوقوف على مقصود الإمام أحمد بتجويد إسناده يوم كان يقبله، هل كان يقصد بهذا التجويد التصحيح، أم ما دونه كالتحسين مثلا، أو ما بينهما؟

ولعل الأظهر أنه تصحيح لا تحسين، بدليل فهم ابن القيم في «البدائع» حيث نسب تصحيحه لأحمد، ولأن رجاله ثقات من رجال الصحيح و متفق على توثيقهم، وليس فيهم من وصف بخفة ضبط، أو غير ذلك من مسوغات القول بتحسينه، فينزل إلى الحسن، ومن تكلم فيه إنما تكلم بسبب الانقطاع أو الاضطراب، فإن نجا منهما فما يحول بينه وبين الصحة؟

---

(٩٦) «الكافي» لابن قدامة (١/٤٠)، و «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (١/٤٧٥)، و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (١/ ١٠٤).

(٩٧) «مسائل صالح» [١١١٩].

(٩٨) «بدائع الفوائد» (٤/١٤٢٠-١٤٢١).

(٩٩) «جامع الترمذي» [١٧٢٩].

(١٠٠) «الفتاوى الكبرى» (١/٤٧٣)، وانظر: «الجامع لعلوم الإمام أحمد» (١٤/١٠٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

ولا يعكِّر على هذا تحسين الترمذي له؛ فإن كليهما مجتهد، ولا يلزم أن يتفقا في حكمهما على كل حديث، ومراد الترمذي بالحسن عموما في كتابه هذا مما حير العلماء ولا يزال، والله أعلم.

٧- حديث خالد بن معدان، عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: «أنه عليه الصلاة والسلام رأى رجلا يصلي، وفي قدمه لمعة لم يصبها الماء، فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة».

قَالَ الْأَثْرَمُ: «سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: **إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ**، قُلْتُ لَهُ: إِذَا قَالَ التَّابِعِيُّ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَلَمْ يُسَمِّهِ، أَيَكُونُ الْحَدِيثُ صَحِيحًا؟ قَالَ: نَعَمْ»(١٠١).

والحديث هذا أخرجه أحمد في «المسند»(١٠٢) عن إبراهيم بن أبي العبلس. وأبو داود(١٠٣) –ومن طريقه: البيهقي في «السنن الكبير»(١٠٤)– عن حيوة بن شريح. كلاهما عن بقية بن الوليد قال: حَدَّثَنَا بَحِيرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، به مرفوعا.

وهذا إسناد ظاهره الصحة، ولم يصب من ضَعّفه بسبب بقية؛ فإن بقية في ذاته ثقة، وهو ثبت في روايته عن أهل الشام، وبَحِير شيخه هنا منهم، بل قال شعبة بعدما سمع من بقية حديث بحير بن سعد هذا: «لو لم أسمعه منك لطرت»، وإنما تُكُلِّم في بقية بسبب كثرة تدليسه الضعفاء، وتسوية تلاميذه أحاديثه عن الضعفاء(١٠٥)، وكل ذلك مأمون هنا، فقد صرَّح في رواية الإمام أحمد

---

(١٠١) كذا من «نصب الراية» (١/٣٥-٣٦)، وفي «المغني» لابن قدامة (١/٩٨): «قَالَ الْأَثْرَمُ: ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إسْنَادَ هَذَا الْحَدِيثِ. قُلْت لَهُ: إسْنَادٌ جَيِّدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ»، واختصره ابن عبد الهادي في «تعليقته على علل ابن أبي حاتم» (١٥٨) فقال: «قَالَ الأَثْرَمُ: قُلْتُ لأَحْمَدَ: هَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ»، وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٢/٤٥): «وَقَالَ أَحْمَد بْنُ حَنْبَلٍ: حَدِيثٌ جَيِّدٌ»، وقال ابن رجب في «فتح الباري» (١/٢٩٠): «قال أحمد: إسناده جيد».

(١٠٢) «مسند أحمد» [١٥٧٣٥].

(١٠٣) «سنن أبي داود» [١٧٥].

(١٠٤) «السنن الكبير» [٣٩٢].

(١٠٥) انظر: «الجرح والتعديل» (٢/٤٣٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣/٦)، و«تهذيب التهذيب» (١/٢٣٩)، وغيرها.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

بالتحديث عن بَحِير، فزال ما يخشى من تدليسه، وأما من ضعَّفه بسبب عدم تسمية الصحابي فهذه غفلة من فاعلها؛ فإن جهالة الصحابي مما لا يضر، وسبق سؤال الأثرم للإمام أحمد عن ذلك، وتصحيحه حديث هذا الضرب، والله أعلم.

وقد وقع في هذا النص المرادفة بين الجيد والصحيح في كلام الإمام أحمد، فقد جوَّد إسناد هذا الحديث، فاستوثقه الأثرم، أيكون صحيحا مع عدم التصريح بالصحابي، فقال: نعم.

٨- حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-: «ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صلَّى الضحى قط».

قال الإمام أحمد: «ما سمعناه إلا من وكيع، **وإسناده جيد**».

هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في موضعين من «مسنده»(١٠٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف»(١٠٧)، والنسائي في «الكبرى»(١٠٨) عن محمود بن غيلان، والحربي في «غريب الحديث» (٨١/١) عن يحيى، أربعتهم (أحمد، وابن أبي شيبة، ومحمود، ويحيى) عن وكيع.

وأخرجه أبو عوانة في «المستخرج» -كما في «إتحاف المهرة»(١٠٩) لابن حجر- من طريق النعمان بن عبد السلام.

وأخرجه البزَّار في «مسنده»(١١٠) من طريق قَبِيصَة.

---

(١٠٦) «مسند أحمد» [٩٨٨٩]، و[١٠٣٤٠].

(١٠٧) «المصنف» [٧٨٧١].

(١٠٨) «السنن الكبرى» [٤٧٩].

(١٠٩) «إتحاف المهرة» [١٩٦٩١] وليس في مطبوعة «المستخرج».

(١١٠) «البحر الزخار» [٩٦٣٧].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

ثلاثتهم (وكيع، وقبيصة، والنعمان) عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «**مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم صَلَّى الضُّحَى إِلَّا مَرَّةً**»، وعند أحمد في الموضع الأول: «إلا مرَّة واحدةً»، وفي رواية محمود بن غيلان مكانها: «قَطّ».

قال البزَّار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ عَاصِمٍ إِلَّا سُفْيَانُ، وَرَوَاهُ عَنْ سُفْيَانَ وَكِيعٌ وَقَبِيصَةُ». ويستدرك على البزار رواية النعمان عند أبي عوانة كما لا يخفى.

وهذا إسناد صحيح، رواته أئمة ثقات مشاهير، إلا عاصم بن كليب وأبوه، فأما عاصم فإنه ثقة عند الإمام أحمد، فقد قال الميموني: قال أحمد: «وعاصم بن كليب ثقة»(١١١)، ولا يخالفه ما في رواية الأثرم عن أحمد: «لا بأس بحديثه»(١١٢)؛ فإن هذا محتمل أن يكون عنى حديثا بعينه لا عموم أحاديثه، أو يكون عنى به عموم أحاديثه، فإن كان الأول فلا إشكال، وإن كان الثاني فيحتمل التوثيق، أو التوسط في أمره، والأولى حمله على التوثيق، بقرينة رواية الميموني فهي نص في التوثيق لا يحتمل، فيحمل عليه ما يحتمل، ويقويه أنه الموافق لقول جمهور النقاد فيه، فقد وثَّقه ابن معين، والنسائي(١١٣)، وهما من المتشددين في التوثيق، وقال ابن شاهين في «الثقات»: « ثقة مأمون، وقال أحمد بن صالح المصري: يعد من وجوه الكوفيين الثقات»(١١٤)، وقال ابن سعد: «كان ثقة يحتج به، وليس بكثير الحديث»(١١٥)، وذكره ابن حبان في «الثقات»(١١٦)، ومن

---

(١١١) «العلل ومعرفة الرجال» رواية المرُّوذي وغيره [٣٦٥].

(١١٢) «الجرح والتعديل» (٣٥٠/٦).

(١١٣) «تهذيب التهذيب» (٢٥٩/٢).

(١١٤) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين [٨٦٦].

(١١٥) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٤٦٠/٨).

(١١٦) «الثقات» لابن حبان (٢٥٦/٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

خالف في ذلك فنزل به عند درجة الثقة إلى ما دونها، فهو اجتهاد من صاحبه، ولا يعارض اجتهاد باجتهاد، وإنما بحثنا هنا في مراد الإمام أحمد لا في مراد غيره.

وأما أبو عاصم كليبُ بن شهاب، فقد ذكره في الصحابة ابن منده(١١٧)، وأبو نعيم(١١٨)، وابن عبد البر(١١٩)، وهذا توهم منهم كما بينه الحافظ في «الإصابة»(١٢٠)، وقد جزم البخاري(١٢١)، وابن أبي حاتم(١٢٢)، وابن سعد(١٢٣)، وابن حبان(١٢٤)، وغيرهم بأنه من التابعين، والرجل من أفاضل التابعين وثقاتهم، وقد وثقه أبو زرعة(١٢٥)، وقال ابن سعد: «وَكَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيث، رَأَيْتُهُمْ يَسْتَحْسِنُونَ حَدِيثَهُ وَيَحْتَجُّونَ بِهِ»، وذكره ابن حبان في «الثقات».

فهذا الإسناد ظاهره الصحة، وقد قال فيه الإمام أحمد: «جيد» مما يوحي بأنهما عنده مترادفان، والله أعلم.

٩- حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا: «**صلاة الليل والنهار مثنى مثنى**».

---

(١١٧) ليس في القطعة المطبوعة من «معرفة الصحابة» لابن منده، وانظر: «الإصابة» (٣٦٨/٥).

(١١٨) «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢٣٩٦/٥).

(١١٩) «الاستيعاب» (١٣٢٩/٣).

(١٢٠) «الإصابة» (٣٦٨/٥).

(١٢١) «التاريخ الكبير» (٢٢٩/٧).

(١٢٢) «الجرح والتعديل» (١٦٧/٧).

(١٢٣) «الطبقات الكبرى» (٢٤٣/٨).

(١٢٤) «الثقات» لابن حبان (٣٥٦/٣) وقال: «يقال له صحبة»، ثم ذكره في ثقات التابعين (٣٣٧/٥).

(١٢٥) «الجرح والتعديل» (١٦٧/٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

أخرجه أحمد(١٢٦)، والنسائي في «المجتبى»(١٢٧)، وفي «الكبرى»(١٢٨)، وابن ماجه(١٢٩)، وابن خزيمة(١٣٠)، وابن حبان(١٣١)، والدارقطني(١٣٢)، والبيهقي(١٣٣)، وغيرهم من طريق محمد بن جعفر غندر.

وأخرجه النسائي في «المجتبى»(١٣٤)، وفي «الكبرى»(١٣٥)، والترمذي(١٣٦)، وابن خزيمة(١٣٧)، والدارقطني(١٣٨)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

---

(١٢٦) «المسند» [٥١٨١].

(١٢٧) «المجتبى» [١٦٦٥].

(١٢٨) «السنن الكبرى» [٤٧٤].

(١٢٩) «سنن ابن ماجه» [١٣٢٢].

(١٣٠) «صحيح ابن خزيمة» [١٢١٠].

(١٣١) «صحيح ابن حبان» [٢٤٨٣]، و[٢٤٩٤].

(١٣٢) «سنن الدارقطني» [١٥٤٦].

(١٣٣) «السنن الكبير» [٤٦٤٧].

(١٣٤) «المجتبى» [١٦٦٥].

(١٣٥) «السنن الكبرى» [٤٧٤].

(١٣٦) «جامع الترمذي» [٥٩٧].

(١٣٧) «صحيح ابن خزيمة» [١٢١٠].

(١٣٨) «سنن الدارقطني» [١٥٤٦].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

وأخرجه أبو داود(١٣٩)، وابن الجارود(١٤٠)، من طريق عمرو بن مرزوق. وأخرجه أحمد(١٤١)، وابن ماجه(١٤٢)، من طريق وكيع. وأخرجه ابن حبان(١٤٣)، من طريق معاذ بن معاذ.

خمستهم (غندر، وابن مهدي، ووكيع، وعمرو، ومعاذ) عن شُعْبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ الأَزْدِيِّ الْبَارِقِيِّ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وقد تفرد البارقي بزيادة لفظ «والنهار» فيه، دون سائر أصحاب عبد الله بن عمر.

قال ابن عبد البر-بعد أن ذكر تسعة(١٤٤) من أكابر أصحاب ابن عمر ممن رووه بدون هذه الزيادة منهم: نافع، وسالم، وطاوس، وابن سيرين، وجماعة-: «وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيُّ الْبَارِقِيُّ ... فَزَادَ فِيهِ ذِكْرَ النَّهَارِ، وَلَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ غَيْرُهُ، وَأَنْكَرُوهُ عَلَيْهِ، ثم أسند عن أَبِي مُحَمَّدٍ مُضَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَقَالَ: صَلَاةُ النَّهَارِ أَرْبَعًا لَا يُفْصَلُ بَيْنَهُنَّ، وَصَلَاةُ اللَّيْلِ رَكْعَتَيْنِ، فَقُلْتُ لَهُ : إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى، فَقَالَ : بِأَيِّ حَدِيثٍ؟ فَقُلْتُ: بِحَدِيثِ شُعْبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَلِيٍّ الْأَزْدِيِّ، وذكر حديثنا، فَقَالَ: وَمَنْ عَلِيٌّ الْأَزْدِيُّ حَتَّى أَقْبَلَ مِنْهُ هَذَا؟ أَدَعُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيَّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ يَتَطَوَّعُ بِالنَّهَارِ أَرْبَعًا

---

(١٣٩) «سنن أبي داود» [١٢٩٥].

(١٤٠) «المنتقى» [٣٠٧].

(١٤١) «المسند» [٤٨٥٦].

(١٤٢) «سنن ابن ماجه» [١٣٢٢].

(١٤٣) «صحيح ابن حبان» [٢٤٨٢].

(١٤٤) وفي «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود [١٩٦٨]: «وقد رَوَاهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ عُمَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا النَّهَارِ».

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ»، وَآخُذُ بِحَدِيثِ عَلِيٍّ الْأَزْدِيِّ، لَوْ كَانَ حَدِيثُ عَلِيٍّ الْأَزْدِيِّ صَحِيحًا؛ لَمْ يُخَالِفْهُ ابْنُ عُمَرَ. قَالَ يَحْيَى: وَقَدْ كَانَ شُعْبَةُ يَتَّقِي هَذَا الْحَدِيثَ، وَرُبَّمَا لَمْ يَرْفَعْهُ»(١٤٥).

وقال الترمذي: «وَالصَّحِيحُ مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى». وَرَوَى الثِّقَاتُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ صَلَاةَ النَّهَارِ».

قال النسائي في «المجتبى»: «هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدِي خَطَأٌ»، وقال في «الكبرى»: «هَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، وَلَكِنَّ أَصْحَابَ ابْنِ عُمَرَ خَالَفُوا عَلِيًّا الْأَزْدِيَّ، خَالَفَهُ سَالِمٌ، وَنَافِعٌ، وَطَاوُسٌ».

وقال الدارقطني: «قَالَ لَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ : هَذِهِ سُنَّةٌ تَفَرَّدَ بِهَا أَهْلُ مَكَّةَ»، ومع ذلك فقد حكم بوهم هذه الزيادة(١٤٦)، وأسند البيهقي عن مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ فَارِسٍ قَالَ: «سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللهِ -يَعْنِي الْبُخَارِيَّ- عَنْ حَدِيثِ يَعْلَى أَصَحِيحٌ هُوَ؟ فَقَالَ : نَعَمْ» وقول البخاري هذا إما أنه يقصد أصل الإسناد، بغض النظر عن مخالفة البارقي، كما سبق في قول النسائي: «إسناد جيد» ثم ذكر المخالفة بعد ذلك، وإما أنه يقصد صحة معناه، بغض النظر كذلك عن المخالفة، ونحوه قول ابن عبد البر في «الاستذكار» بعد ما نقل تضعيف الأئمة لهذه الزيادة: «وَحَدِيثُ عَلِيٍّ الْأَزْدِيِّ لَا نَكَارَةَ فِيهِ وَلَا مَدْفَعَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأُصُولِ، لِأَنَّ مَالِكًا قَدْ ذَكَرَ فِي مُوَطَّئِهِ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى، وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى»، فإنه محمول على إرادة صحة المعنى، فهو الذي تفيده الشواهد المذكورة من قول ابن عمر نفسه موقوفا عليه لا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وبحثه هنا في «الاستذكار» بحث في الاحتجاج، لا في التصحيح والتضعيف، ولذا اكتفى في «التمهيد» بذكر المخالفة والإنكار فحسب، نعم هناك من قال بقبول زيادة البارقي هذه، وعدها من زيادات

(١٤٥) «التمهيد» (١٣/٢٤٣-٢٤٥).

(١٤٦) «علل الدارقطني» [٢٩٢٧]، وانظر: «التلخيص الحبير» (٢/٤٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

الثقات المقبولة، وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية عن ذلك جوابا مطولا حسنا جدا في «مجموع الفتاوى»(١٤٧)، فانظره، والله أعلم.

وقد اختلف قول الإمام أحمد في هذا الحديث:

فنقل الأثرم عنه قوله فيه: «لو كان هذا الحديث يثبت»(١٤٨)، وقال ابن تيمية: «ضعّف الإمام أحمد، وغيره من العلماء حديث البارقي»(١٤٩)، وقال في موضع آخر عن هذه الزيادة: «وقد ضعَّفها أحمد»(١٥٠)، وفي «مسائل أبي داود» «كَانَ شُعْبَةُ يَتَهَيَّبُ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى»، يَعْنِي: يَتَهَيَّبُهُ لِلزِّيَادَةِ الَّتِي فِيهَا: «وَالنَّهَارِ»، لِأَنَّهُ مَشْهُورٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ مِنْ وُجُوهٍ «صَلَاةُ اللَّيْلِ»، لَيْسَ فِيهِ: «وَالنَّهَارِ» . وَرَوَى نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّهَارِ أَرْبَعًا، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بِالنَّهَارِ أَرْبَعًا، فَنَخَافُ فَلَوْ كَانَ حَفِظَ ابْنُ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «صَلَاةُ النَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى»؛ لَمْ يَكُنْ يَرَى أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّهَارِ أَرْبَعًا، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَوْلُهُ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»(١٥١).

وقال ابن رجب في «فتح الباري»: «وتوقف الإمام أحمد في رواية عنه في هذا الحديث.

وقال مرة: إسناده جيد، ونحن لا نَتَّقِيه»(١٥٢).

---

(١٤٧) «مجموع الفتاوى» (٢٨٩/٢١)

(١٤٨) «التمهيد» (٢٤٤/١٣).

(١٤٩) «مجموع الفتاوى» (٢٨٩/٢١)

(١٥٠) «مجموع الفتاوى» (١٦٩/٢٣)

(١٥١) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود [١٨٧٢].

(١٥٢) «فتح الباري» لابن رجب (١٠٠/٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

وهذا النقل الأخير عند ابن رجب، القاضي بتجويد الإمام أحمد إسناد هذا الحديث هو مقصدنا من وراء ذكر هذا الحديث هنا، في محاولة للوقوف على مراد الإمام أحمد بتجويده هذا الإسناد. وبعد العرض السابق لأقوال النقاد في هذا الحديث، يظهر أن الإشكال فيه إنما هو مخالفة علي البارقي لخمسة عشر من أصحاب ابن عمر، في زيادة «والنهار»، ولولا هذه المخالفة لكان حديثه صحيحا، وقد قال الإمام النسائي فيما سبق: «هَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، وَلَكِنَّ أَصْحَابَ ابْنِ عُمَرَ خَالَفُوا عَلِيًّا الْأَزْدِيَّ»، فلو رفعت المخالفة لكان الحديث جيدا بلا إشكال، والظاهر أن الجيد هنا بمعنى الصحيح، ويؤيده قول البخاري السابق كذلك بتصحيح هذا الحديث، وقد بينا محامله، وأيا ما كان محمله، فهو يدل على أن الحديث ممكن تصحيحه، وهذا محل النظر، فإن رجاله كلهم ثقات بلا مرية، وعلي البارقي وثقه أحمد بن صالح، وذكره ابن حبان، وابن خلفون، والعجلي في «الثقات»، ولم يضعفه أحد، و قول الحافظ فيه «صدوق، ربما أخطأ» الظاهر أنه إنما بناه على ترجمة ابن عدي له، وقوله فيه: «لا بأس به»، ولا تستلزم نزوله عن درجة الثقة، ولو استلزمت ذلك فقد وثقه الأكثرون، وأما أخطاؤه: فلم يذكر ابن عدي في ترجمته إلا ثلاثة أحاديث أولها حديثنا هذا، ومن يراه غير مخطئ فيها، فلا يعدها أخطاء أصلا، ويحكم على الرجل بمقتضى عموم حاله، وهو كونه في الأصل ثقة، فيصحح له، وهذا ما فعله الإمام أحمد وغيره ممن صحح له اجتهادا في وقت ما، وإن تراجع بعد ذلك وحكم بغلطه، فالمقصود معرفة مراده وقت ما كان يجود له، والله أعلم.

١٠- حديث أبي أمامة الباهلي -رضي الله عنه-: «تقبل الله منا ومنك».

قال الإمام أحمد: «إسناده إسناد جيد»(١٥٣).

والظاهر أن الإمام أحمد يقصد هذا الأثر الموقوف على أبي أمامة، وهو ما أخرجه الطحاوي في «اختلاف العلماء»(١٥٤) عن يحيى بن عثمان، عن نعيم، عن محمد بن حرب، عن محمد زياد الألهاني، قَالَ: «كُنَّا نأتي أَبَا أُمَامَة وواثلة بن الْأَسْقَع فِي الْفطر والأضحى، ونقول لَهما قبل الله منا ومنكم، فَيَقُولَانِ ومنكم ومنكم».

(١٥٣) «المغني» لابن قدامة (٢/٢٥٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

وهذا إسناد رجاله ثقات، إلا ما كان من شأن نعيم بن حماد، ويحيى بن عثمان شيخ الطحاوي، فأما نعيم بن حماد، فقد كان الإمام أحمد يوثقه، قال يوسف بن عبد الله الخوارزمي: سألت أحمد بن حنبل عن نعيم بن حماد؛ فقال: «لقد كان من الثقات»(١٥٥)، ووافقه على ذلك ابن معين، إلا أنه ذمه بروايته عن غير الثقات(١٥٦)، ونعم نعيم مع ذلك له أوهام، ولا سيما في الملاحم فإن له مناكير كثيرة(١٥٧)، وقد تتبع ابن عدي أوهامه وقال: «وعامة ما أنكر عليه هو الذي ذكرته، وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيماً»(١٥٨)، وليس حديثنا من ذلك والحمد لله، وعلى كل فلسنا بصدد تحقيق القول في حال نعيم العامة، وإنما يعنينا هنا قول أحمد فيه، وانطباقه على خصوص هذه الرواية، وقد صرح بأنه من الثقات، وليس هذا الحديث من مناكيره حسب تتبع ابن عدي أو غيره، والله أعلم.

وأما يحيى بن عثمان فهو ابن صالح بن صفوان أبو زكريا السهمي المصري، قال ابن يونس: «كان عالما بأخبار البلد، وبموت العلماء، وكان حافظا للحديث، وحدث بما لم يكن يوجد عند غيره»(١٥٩)، وقال أبو حاتم: «كتبت عنه، وكتب عنه أبي، وتكلموا فيه»(١٦٠)، قال الذهبي: «قُلْتُ: هَذَا جَرْحٌ غَيْرُ مُفَسَّرٍ، فَلَا يُطْرَحُ بِهِ مِثْلُ هَذَا الْعَالِمِ»(١٦١)، ولعل الحافظ الذهبي

---

(١٥٤) «اختلاف العلماء» (٣٨٥/٤)/«مختصر الجصاص»).

(١٥٥) «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي [١٦٩٩٤].

(١٥٦) «تهذيب التهذيب» (٢٣٣/٤).

(١٥٧) «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٦٥/١٢).

(١٥٨) «الكامل» (١٤٧/١٠).

(١٥٩) «تهذيب الكمال» (٤٦٢/٣١).

(١٦٠) «الجرح والتعديل» (١٧٥/٩).

(١٦١) «سير أعلام النبلاء» (٣٥٥/١٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

لم يقف على قول مسلمة بن القاسم في «الصلة» فيه: «وكان يتشيع، وكان صاحب وراقة يحدث من غير كتبه، فطعن عليه»[١٦٢]، فهذا تفسير الكلام الوارد في عبارة ابن أبي حاتم، فإذا كان كذلك، فإن تشيعه ما لم يبح دمه فإنه لا يضر بحديثه، ما دام من أهل الصدق والصيانة، وأما تحديثه من غير كتبه، فهو جرح غير مفسر، ولم يسبق إليه مسلمة، والرجل وراق فقد يكون نسخها من أصول مسموعة له، أو عارض هذه الكتب بأصوله، فتسمح في هذا، ومع ذلك فلم ينقل أن أحدا ترك الرواية عنه بسبب ذلك، وإنما تكلموا فيه على حد قول ابن أبي حاتم، وقد قال الخطيب في «الكفاية»: «ومذاهب النقاد للرجال غامضة دقيقة، وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز، فتوقف عن الاحتجاج بخبره، وإن لم يكن الذي سمعه موجبًا لردِّ الحديث، ولا مسقطاً للعدالة، ويرى السامع أن ما فعله هو الأولى رجاءَ إن كان الراوي حيًّا أن يحمله على التحفظ وضبط نفسه عن الغَمِيزة، وإن كان ميتًا أن يُنْزِله من نقل عنه منزلته، فلا يلحقه بطبقة السالمين من ذلك المغمز. ومنهم من يرى أن من الاحتياط للدين إشاعة ما سمع من الأمر المكروه الذي لا يوجب إسقاط العدالة بانفراده، حتى ينظر هل من أخوات ونظائر...» [١٦٣]. ومع ذلك فإن أحمد لو أظهر إسناده إلى أبي أمامه فلن يكون قطعا فيه يحيى بن عثمان، وإنما لو تَنَزّل فسيرويه عن نعيم على أقل الأحوال أو من هو خير من نعيم، كما يقتضيه تجويده إسناده، إن لم يروه عن محمد بن حرب نفسه، وقد روى عنه كثير من أقرانه، والإسناد من محمد بن حرب إلى أبي أمامة صحيح لا شية فيه، ولو نزل إلى نعيم فهو صحيح أيضا على الأقل عند أحمد، والله أعلم.

ولحديث أبي أمامة طريقان آخران، لا يمكن أن يكون أحدهما محل تجويد الإمام أحمد أحدهما ما رواه الطبراني في «الدعاء»[١٦٤] من طريق إسماعيل بن عياش، عن الأحوص بن حكيم، عن راشد بن سعد، أن أمامة وواثلة بن الأسقع، فذكر

---

(١٦٢) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٤٧/١٢).

(١٦٣) «الكفاية» للخطيب البغدادي (٢٧٩/١).

(١٦٤) «الدعاء» [٩٢٨].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

نحوه، وهذا إسناد ضعيف لحال الأحوص[١٦٥]، والثاني ما رواه البخاري تعليقا في «التاريخ الكبير»[١٦٦] عن حماد الحناط، عن محمد بن صفوان، عن محمد بن زياد الألهاني، كنا نأتي أبا أمامة وواثلة الحديث بنحوه كذلك، ومحمد بن صفوان مجهول[١٦٧]، وقد رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[١٦٨] كرواية البخاري، ولكن بعكس معناه ففيه: «كره أن يقول تقبل الله منا ومنكم»، وهو على كل ضعيف لا يثبت لا هكذا ولا هكذا، والله أعلم.

١١- حديث بشير بن الخصاصية -رضي الله عنه- «في خلع النعلين بين القبور».

قال الإمام أحمد: «**إسناد حديث بشير بن الخصاصية جيد**، أذهب إليه إلا من علة»[١٦٩].

أخرجه أحمد[١٧٠]، والنسائي[١٧١]، وابن ماجه[١٧٢]، والحاكم[١٧٣]، وغيرهم من طريق وكيع. وأبو داود[١٧٤] عن سهل بن بكار. وأحمد[١٧٥] عن يزيد بن هارون، وعن[١٧٦] عبد الصمد بن عبد الوارث. وابن حبان[١٧٧] من طريق عبد الرحمن بن مهدي ، والطيالسي —وهو

---

(١٦٥) فهو ضعيف، انظر: «تهذيب التهذيب» (٩٩/١)، و«التقريب» [٢٩٢].

(١٦٦) «التاريخ الكبير» (١١٦/١).

(١٦٧) «لسان الميزان» [٦٩٣٣].

(١٦٨) «الجرح والتعديل» (٢٨٧/٧).

(١٦٩) «المغني» (٤٢١/٢).

(١٧٠) «المسند» [٢١١١٦].

(١٧١) «سنن النسائي» [٢٠٤٧].

(١٧٢) «سنن ابن ماجه» [١٥٦٨].

(١٧٣) «المستدرك» [١٣٨٥].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

في «مسنده»(١٧٨)-. والحاكم(١٧٩) من طريق أبي عاصم النبيل، سبعتهم (وكيع، وسهل، ويزيد، وعبد الصمد، وابن مهدي، والطيالسي، وأبو عاصم) عن الْأَسْوَدِ بْنِ شَيْبَانَ، وَكَانَ ثِقَةً، عَنْ خَالِدِ بْنِ سُمَيْرٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ أَنَّ بَشِيرَ بْنَ الْخَصَاصِيَّةِ قَالَ : كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَرَّ عَلَى قُبُورِ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ : لَقَدْ سَبَقَ هَؤُلَاءِ شَرًّا كَثِيرًا ثُمَّ مَرَّ عَلَى قُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ : لَقَدْ سَبَقَ هَؤُلَاءِ خَيْرًا كَثِيرًا . فَحَانَتْ مِنْهُ الْتِفَاتَةٌ فَرَأَى رَجُلًا يَمْشِي بَيْنَ الْقُبُورِ فِي نَعْلَيْهِ فَقَالَ : **يَا صَاحِبَ السِّبْتِيَّتَيْنِ أَلْقِهِمَا**. هذا سياق ولفظ النسائي.

وأخرجه أحمد(١٨٠) من طريق عبيد الله بن إياد بن لقيط السدوسي، عن أبيه، عن ليلى امرأة بشير، عن بشير رضي عنه، به مقتصرا على أوله وليس فيه محل الشاهد. وإسناده صحيح رجاله رجال مسلم.

وإسناد حديثنا الأصل صحيح، رجاله ثقات، وخالد بن سمير، وثقه النسائي على تعنته(١٨١)، والعجلي(١٨٢)، وذكره ابن حبان في «الثقات»(١٨٣)، ولم يؤخذ عليه إلا غلط في لفظة في حديث(١٨٤)، فلذا قال الحافظ: «صدوق يهم قليلا»(١٨٥)، وعلى كل فحديثنا

---

(١٧٤) «سنن أبي داود» [٣٢٣٠].

(١٧٥) «المسند» [٢١١١٩].

(١٧٦) «المسند» [٢١١٢٠].

(١٧٧) «صحيح ابن حبان» [٣١٧٠/الإحسان].

(١٧٨) «مسند الطيالسي» [١٢١٩].

(١٧٩) «المستدرك» [١٣٨٤].

(١٨٠) «المسند» [٢٢٣٧٥].

(١٨١) «تهذيب الكمال» (٩٠/٨).

(١٨٢) «تهذيب التهذيب» (٥٢٢/١).

من صحيح حديثه، ولذا جوَّد الإمام أحمد إسناده، وهو يعني بالجيد هنا الصحيح، وقد وافقه على ذلك الحافظ عَبْدَان المَرْوَزِيّ، واسمه عبد الله بن عثمان(١٨٦)، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: «كُنْتُ أَكُونُ مَعَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُثْمَانَ فِي الْجَنَائِزِ، فَلَمَّا بَلَغَ الْمَقَابِرَ حَدَّثْتُهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: حَدِيثٌ جَيِّدٌ، وَرَجُلٌ ثِقَةٌ، ثُمَّ خَلَعَ نَعْلَيْهِ فَمَشَى بَيْنَ الْقُبُورِ»(١٨٧). وقول عبدان بيّنٌ في أن الجيّد هو الصحيح عند القوم يومئذ، فقد قال حديث جيد ورجل ثقة، ومعلوم أن الأصل في حديث الثقة ما لم يشذ أو يعل أنه صحيح، والله أعلم.

١٢- حديث رافع بن خديج -رضي الله عنه- مرفوعا: «**أفطر الحاجم والمحجوم**».

قال الإمام أحمد: «إسناد حديث رافع جيد»(١٨٨)، و قال كذلك: «أصح شيء حديث رافع بن خديج»(١٨٩)، وقال مرة: «ذاك تفرد به معمر»(١٩٠)، ومرة قال: «إنما رواه عبد الرزاق وحده»(١٩١).

---

(١٨٣) «الثقات» (٤/٢٠٤).

(١٨٤) «تهذيب التهذيب» (١/٥٢٢).

(١٨٥) «تقريب التهذيب» [١٦٥٢].

(١٨٦) وقد عَرَف السمعاني سبب تلقيبه بعبدان في قصة لطيفة جرت له بجامع بُرُوجِرْد، انظرها في «سير النبلاء» (١٠/٢٧٢).

(١٨٧) ساقه ابن حبان بعد روايته الحديث من طريقه، وقد سبق في التخريج.

(١٨٨) «المغني» (٣/١٢٠).

(١٨٩) «جامع الترمذي» [٧٧٤]، و«مسائل عبد الله» [٦٨٢].

(١٩٠) «سنن البيهقي» (٤/٢٦٧)، و«نصب الراية» (٣/٤٣) وتعقبه الزيلعي قائلا: «وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْحَاكِمَ رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَّامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، فَلَمْ يَتَفَرَّدْ بِهِ مَعْمَرٌ إِذًا».

(١٩١) «طبقات الحنابلة» (١/٢٢٤)، وانظر: «الجامع لعلوم الإمام أحمد» (١٤/٤١٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد(١٩٢)، والترمذي(١٩٣)، وابن خزيمة(١٩٤)، وابن حبان(١٩٥)، والحاكم(١٩٦)، والبيهقي في «السنن الكبير»(١٩٧)، وغيرهم من طرق عن عَبْدِ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ قَارِظٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ**»، وهذا سياق أحمد.

قال الترمذي: «حسن صحيح»، ونقل عن الإمام أحمد أنه أصح شيء في الباب، وقال ابن خزيمة عقبه «سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: لَا أَعْلَمُ فِي «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» حَدِيثًا أَصَحَّ مِنْ ذَا».

نعم قد خولف الإمام أحمد ومن معه في تصحيح هذا الحديث، فقد قال ابن معين عن حديث رافع هذا: «هو أضعفها»(١٩٨)، وقال إسحاق الكوسج: «هو غلط»(١٩٩)، وقال أبو حاتم: «إِنَّمَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي

---

(١٩٢) «المسند» [١٦٠٧٠].

(١٩٣) «الجامع» [٧٧٤].

(١٩٤) «صحيح ابن خزيمة» [١٩٦٤].

(١٩٥) «صحيح ابن حبان» [٣٥٣٥].

(١٩٦) «المستدرك» [١٥٦٦].

(١٩٧) «السنن الكبير» [٨٣٧٧].

(١٩٨) «نصب الراية» (٤٧٢/٢).

(١٩٩) المصدر السابق.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

قِلابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ، وَاغْتَرَّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ بِأَنْ قَالَ: الْحَدِيثَيْنِ عِنْدَهُ، وَإِنَّمَا يُرْوَى بِذَلِكَ الإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «أَنَّهُ نَهَى عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ»، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي : «يُفْطِرُ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» عِنْدِي بَاطِلٌ»[٢٠٠].

ولست في محل الترجيح بين أقوالهم في هذا، وإنما الشأن في تحرير مقصود الإمام أحمد بقوله في هذا الحديث «إسناده جيد»، وقد ظهر بأنه يعني صحيح، فإن الإسناد ظاهره الصحة، وقد صححه جماعة من أهل العلم كما مر، والله أعلم.

١٣- حديث عمر -رضي الله عنه- موقوفا: «ولُّوهم بيعها».

قال الخلال: «أخبرني عبد الملك: وحدثني ابن حنبل، عن ابن مهدي، عن سفيان، عن إبراهيم بن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة في قول عمر رضي الله عنه: «ولُّوهم بيعها: الخمر، والخنزير نعشرها». قلت: كيف إسناده؟ قال: **إسناد جيد**»[٢٠١].

أخرجه أحمد -كما في «الجامع»[٢٠٢] للخلال-، وأبو عبيد القاسم بن سلام في «الأموال»[٢٠٣]، عن عبد الرحمن بن مهدي. وعبد الرزاق في «المصنف»[٢٠٤]. وابن زنجويه في «الأموال»[٢٠٥] عن محمد بن يوسف، و[٢٠٦]عن أبي نعيم، أربعتهم (ابن مهدي، وعبد الرزاق، ومحمد، وأبو نعيم) عن الثَّوْرِيُّ.

وأخرجه أبو عبيد في «الأموال»[٢٠٧] كذلك، من محمد بن عبد الله الأنصاري، عن إسرائيل.

---

(٢٠٠)«علل ابن أبي حاتم» [٧٣٢].

(٢٠١) «أهل الملل والردة والزنادقة» من «الجامع» للخلال (١/١٣٩) [١٨٠].

(٢٠٢) «الجامع» للخلال [١٨٠].

(٢٠٣) «الأموال» لأبي عبيد [١٣٣].

(٢٠٤) «المصنف» [١٩٣٩٦].

(٢٠٥) «الأموال» لابن زنجويه [١٩٨].

(٢٠٦) «الأموال» لابن زنجويه [١٩٩].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

كلاهما (الثوري، وإسرائيل) عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ : بَلَغَ عُمَرَ أَنَّ عُمَّالَهُ يَأْخُذُونَ الْخَمْرَ فِي الْجِزْيَةِ، فَنَشَدَهُمْ ثَلَاثًا، فَقَالَ بِلَالٌ: إِنَّهُمْ لَيَفْعَلُونَ ذَلِكَ ، فَقَالَ : «فَلَا يَفْعَلُوا، وَلَكِنْ وَلُّوهُمْ بَيْعَهَا، فَإِنَّ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا».

إلا أن إسرائيل قد زاد في روايته: «وخذوا أنتم الثمن»، وقد ضَعّف ابنُ حزم هذه الزيادة في «المحَلّى»[٢٠٨]، لتضعيفه إسرائيل، وليس الأمر على ذلك، فإسرائيل ثقة في الجملة، وقد تكلم فيه بعضهم، وإنما تُضَعّف زيادته هنا لمخالفته من هو أوثق منه وأحفظ وأجلّ سفيان الثوري، والله أعلم.

والذي يعنينا هنا حديث سفيان فهو الذي جوَّد إسناده الإمام أحمد، وهذا إسناد صحيح، وقد صحَّحه ابن حزم في «المحَلّى» في الموضع السابق، والله أعلم.

١٤- حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ نَبِيِّ اللهِ ﷺ صَلَاةَ الظُّهْرِ بِالْهَاجِرَةِ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ**».

قال الخَلّالُ: «وقَال المَيْمُونِيُّ: أَنَّهُمْ ذَاكَرُوا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ -يَعْنِي أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ- حَدِيثَ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، فقال: أَسَانِيدُ جِيَادٌ[٢٠٩]، ثُمَّ قال: خَبَّابُ يَقُولُ: شَكَوْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فلَمْ يُشْكِنَا، وَالْمُغِيرَةُ كَمَا تَرى رَوى القِصَّتَيْنِ جَمِيعًا[٢١٠]»[٢١١].

---

(٢٠٧) «الأموال» لأبي عبيد [١٣٤].

(٢٠٨) «المحلى» (٤٤٧/٦)، وانظر: «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١٢٨/٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٣٣/١).

(٢٠٩) ونقله الحافظ في «التلخيص الحبير» (٣٢٣/١) فقال: «وذكر الميموني عن أحمد أنه رجح صحته».

(٢١٠) ومراد الإمام أحمد بقوله عن المغيرة «روى القصتين جميعا» ما قاله الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١١٢٦] عقب إيراده الحديث: «فَأَخْبَرَ الْمُغِيرَةُ فِي حَدِيثِهِ هَذَا أَنْ أَمْرَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم بِالْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ ، بَعْدَ أَنْ كَانَ يُصَلِّيهَا فِي الْحَرِّ» واستدل به الطحاوي على النسخ، وهو مفهوم الكلام أحمد هنا، وصرح به في غير رواية الميموني، قال الخلال: «وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِ الْمَيْمُونِيِّ: وَكَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْإِبْرَادَ».

(٢١١) «طرح التثريب» للعراقي (١٥٤/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

أخرجه الإمام أحمد(٢١٢) – ومن طريقه: ابن حبان(٢١٣)، والبيهقي(٢١٤)، والطبراني(٢١٥)–. وأخرجه ابن ماجه(٢١٦)، والطحاوي(٢١٧) من طريق تميم بن المنتصر الواسطي. وأخرجه البيهقي(٢١٨)، والطحاوي(٢١٩) من طريق يحيى بنِ مَعِين.

ثلاثتهم (أحمد، وتميم، وابن معين) عن إِسْحَاقَ بْنِ يُوسُفَ الْأَزْرَقِ ، عَنْ شَرِيكٍ ، عَنْ بَيَانِ بْنِ بِشْرٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : كُنَّا نُصَلِّي مَعَ نَبِيِّ اللهِ صلى الله عليه وسلم صَلَاةَ الظُّهْرِ بِالْهَاجِرَةِ ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «**أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ**».

قال أحمد في «العلل»: «كَانَ وَقَعَ إِلَيْنَا كِتَابُ الْأَزْرَق عَنْ شَرِيكٍ فَانْتَخَبْتُ مِنْهُ فَوَقَعَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيهَا»(٢٢٠).

وهذا إسناد رجاله ثقات، إلا ما كان من شأن شريك وهو ابن عبد الله النخعي القاضي، وقد وثقه جماعة من النقاد، وقد كان في أول أمره مستقيم الحديث ثم لما تولى القضاء ساء حفظه، قال الحافظ في «تعريف أهل التقديس»: « مشهور،

---

(٢١٢) «المسند» [١٨٤٧٢].

(٢١٣) «الصحيح» [١٥٠٥].

(٢١٤) «السنن الكبير» [٢١٠٢].

(٢١٥) «المعجم الكبير» (٢٠/٤٠٠).

(٢١٦) «السنن» [٦٨٠].

(٢١٧) «شرح معاني الآثار» [١١٢٦].

(٢١٨) «السنن الكبير» [٢١٠٢].

(٢١٩) «شرح معاني الآثار» [١١٢٦].

(٢٢٠) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد، رواية عبد الله [٤٠٧٨].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

كان من الأثبات، فلما ولي القضاء تغير حفظه، وكان يتبرأ من التدليس»[٢٢١]، وهو يتكامل مع قوله في «التقريب»: «صدوق يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة»[٢٢٢]، فالأول فيه بيان حاله أول الأمر، وأنه كان من الأثبات[٢٢٣]، والثاني فيه ما آل إليه أمره واستقرَّ عليه حاله، وأنه صار صدوقا يخطئ كثيرا، وفيه تحديد بداية سوء حفظه وانحطاط ضبطه إلى هذه الدرجة، وهو بعد توليه قضاء الكوفة، وهذا أدق من قوله في الأول «ولي القضاء» هكذا بإطلاق؛ فإنه تولى قضاء واسط قبل قضاء الكوفة وكان حديثه وقتها مستقيما، وإنما ساء بعد توليه قضاء الكوفة، قال ابن حبان في «الثقات»: «وكان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة»[٢٢٤]، وما معنا هنا من سماع إسحاق الأزرق منه، فهو من مستقيم حديثه القديم، ولذلك صحَّح الأئمة النُّقَّاد حديثه هذا، وعدوه محفوظا، وليس من أوهامه، فقد جوَّده الإمام أحمد، كما هنا وتجويده تصحيح، وقال البيهقيُّ: «قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ -فِيمَا بَلَغَنِي عَنْهُ-: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا -يَعْنِي الْبُخَارِيَّ- عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَعَدَّهُ مَحْفُوظًا، وَقَالَ : رَوَاهُ غَيْرُ شَرِيكٍ، عَنْ بَيَانٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ : «كُنَّا نُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، فَقِيلَ لَنَا: أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ». رَوَاهُ أَبُو عِيسَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَيَانٍ، كَمَا قَالَ الْبُخَارِيُّ».

ففي كلام البخاري أنه محفوظ، وليس غلطا من شريك، واحتج لذلك برواية عمر بن إسماعيل بن مجالد، عن أبيه، عن بيان، كرواية شريك. وعمر بن إسماعيل هذا ضعيف، بل اتُّهِمَ، لادعائه أحاديث لم يثبت سماعه لها، ومع ذلك فأحاديثه عن

---

(٢٢١) «تعريف أهل التقديس» (١١٩).

(٢٢٢) «تقريب التهذيب» [٢٨٠٢].

(٢٢٣) وبهذا يفهم قول الحافظ في «الفتح» (١٥٦/٢) عن هذا الإسناد الذي فيه شريك: «رجاله ثقات»، بأنه قد عدّه من قديم حديثه قبل أن يتغير حفظه ويسوء، بقرينة تصحيح الحفاظ له، وليس هذا وهما من الحافظ ولا تساهلا، كما ظنه العلامة الألباني في «الضعيفة» [٩٤٩] والله أعلم.

(٢٢٤)«الثقات» (٤٤٤/٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

أبيه، عن بيان من جياد أحاديثه، وليس مما يتهم فيه، فقد قال أبو زرعة: «أتينا شيخا ببغداد يقال له: عمر بن إسماعيل بن مجالد، فأخرج إلينا **كراسة لأبيه فيها أحاديث جياد عن مجالد، وبيان، والناس**، فكنا نكتب إلى العصر، فيقرأ علينا فلما أردنا أن نقوم قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش بهذا الحديث[لحديث أنكر عليه] ، فقلت له: ولا كل هذا بمرة. قال : فأتيت يحيى بن معين فذكرت ذلك فقال: قل له: يا عدو الله متى كتبت أنت هذا عن أبي معاوية؟ إنما كتبت عن أبي معاوية ببغداد، ومتى حدث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد؟»(٢٢٥)، وقال ابن عدي: «وعمر بن إسماعيل بن مجالد يحدث عن أبيه عن بيان أحاديث، وهو مع ضعفه يكتب حديثه»(٢٢٦) يعني للاعتبار، ولهذا الذي بينت اعتبر البخاري بموافقته لشريك، وعد حديث شريك بها محفوظا، والحديث بعد فيه كلام طويل الذيل، لا أجد حاجة للتطويل به، فإن ما يعينني هو بيان وجه تجويد الإمام أحمد لإسناده، وموافقة طائفة من الأئمة له في ذلك، ولا يعكر على هذا أن يكون هناك من يضعف هذا الحديث من نظرائهم، فالقوم مجتهدون، ولست في مقام الفصل ولا الترجيح بين أقوالهم هنا، وإنما القصد ما بينته، والله أعلم.

١٥- حديث عَلْقَمَة: «كُنَّا عِنْد عبد الله، فَأَتَاهُ رجل على فرس، فَقَالَ: «طلقت امْرَأَتِي عدد النُّجُوم».

قال عبد الله بن الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال»: «حَدثنِي أبي قَالَ: حَدثنَا سُفْيَان قَالَ: قَالَ لي أَيُّوب: هَذَا من **جيد الحَدِيث**؛ حَدِيثُ مُحَمَّد بن سِيرِين سَمعه من عَلْقَمَة: «كُنَّا عِنْد عبد الله، فَأَتَاهُ رجل على فرس، فَقَالَ: «طلقت امْرَأَتِي عدد النُّجُوم»، فَذكر سُفْيَان الحَدِيث»(٢٢٧).

وهذا الحديث أخرجه البيهقي في «السنن الكبير»(٢٢٨) من طريق يحيى بن الربيع المكي، عن سفيان. وأخرجه عبد الرزاق(٢٢٩) عن معمر، كلاهما (سفيان، ومعمر)، عن أيوب.

---

(٢٢٥) «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» [٤١٤].

(٢٢٦) «الكامل» (٤٣٤/٧).

(٢٢٧) «العلل ومعرفة الرجال» [**٩٢**].

(٢٢٨) «السنن الكبير» [١٥٠٧٢].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

وأخرجه البيهقي(٢٣٠)، والطبراني في «الكبير»(٢٣١) من طريق يزيد بن إبراهيم. وأخرجه إسحاق بن راهُويه في «مسنده»- كما في «المطالب العالية»(٢٣٢) لابن حجر-، والطبراني في «الكبير»(٢٣٣) من طريق هشام بن حسان. وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»(٢٣٤) من طريق عاصم الأحول. أربعتهم (أيوب، ويزيد، وهشام، وعاصم) عن محمد بن سيرين، به.

وهذا إسناد صحيح، قال الحافظ في «المطالب العالية» :« هَذَا إِسْنَادٌ مَوْقُوفٌ، وَهُوَ صَحِيحٌ؛ إِنْ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ سَمِعَهُ مِنْ عَلْقَمَةَ ، وَقَدْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِتَحْدِيثٍ لَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ». وقد ورد التصريح بالسماع هنا كذلك. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»(٢٣٥): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح».

نعم القائل بجودة هذا الحديث هو أيوب، ولكن الإمام أحمد أقرَّه ولم يتعقبه، فدَلّ على ارتضائه هذا الحكم منه.

---

(٢٢٩) «المصنف» [١١٣٤٢].

(٢٣٠) «السنن الكبير» [١٥٠٧١].

(٢٣١) «المعجم الكبير» (٣٢٥/٩).

(٢٣٢) «المطالب العالية» [١٧٠١].

(٢٣٣) «المعجم الكبير» (٣٢٥/٩).

(٢٣٤) «المصنف» [١٨١١٠].

(٢٣٥) «مجمع الزوائد» (٣٣٨/٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج والتوصيات

ويمكن تلخيص ما أدى إليه البحث – من وجهة نظر الباحث– في الآتي:

– أن الحديث الجيد عند الإمام أحمد وفي استعماله بمعنى الصحيح، ولذا يرادف بينهما.

– وأن المصنفين في المصطلح لم يوسعوا الكلام في هذا، باستثناء الحافظ ابن حجر، فهو الذي تكلم فيه، وعنه نقل من بعده، ووعد بالتوسع في بحثه في آخر نكته، ولكن لم يقدر له الوصول إلى هذا الموضع.

– وقد استنبطوا من صنيع ابن الصلاح أنه يرى التسوية بينه وبين الصحيح، وقد صرح البلقيني بالقول بالتسوية كذلك، وهذا هو الموافق لتصرفات الإمام أحمد كما في هذا البحث.

– وقد خلص الحافظ ابن حجر إلى أن الجيد فوق الحسن، وفي بلوغه الصحيح تردد، وأن الجهبذ من النقاد لا يعبر به إلا لنكتة حالت دون بلوغه الصحيح، ولم أجد في صنيع الإمام أحمد ما يدعم هذا القول، ولعل الحافظ وقف عليه في تصرفات غيره من الأئمة.

– أن قول النقاد الأوائل في الراوي «جيد الحديث» على ندرة وقوعه، عادة ما يقترن بالتوثيق في كلام من استعمله، فهو حري بأن يكون في مرتبة «ثقة»، خلافا للحافظ العراقي الذي جعله في آخر مراتب التعديل مع «مقارب الحديث» ونحوها، وتبعه الناس على ذلك.

– ويوصي الباحث بالتوسع في دراسة الحديث الجيد عند بقية النقاد، لتكمل الصورة ويصح الخروج بحكم عام مبني على استقراء تصرفات الأئمة في ذلك.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

الحديث الجيد عند الإمام أحمد بن حنبل "دراسة تطبيقية"

Summary

The knowledge of the terms of the critics and their releases is the best way to understand their intentions, and then their methods and methods of consideration and criticism, and the most important imams critics Imam Ahmad bin Hanbal،

This research seeks to reach an understanding of his intention of launching the phrase (good hadith) on some of the hadiths, and comparing this meaning to what the people of the term agreed upon in this launch.

After the study of the hadiths that he called it, he concluded that his intention with this phrase is (sahih hadith)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

فهرس المصادر:

١. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة ، بإشراف د: زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ومركز خدمة السنة والسيرة.
٢. الآثار المروية في الأطعمة السرية، لأبي القاسم ابن بشكوال، تحقيق محمد ياسر الشعيري، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ دار أضواء السلف.
٣. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: تأليف علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ. مؤسسة الرسالة- بيروت
٤. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد القرطبي ابن عبد البر. تحقيق محمد علي البجاوي، تصوير دار المعرفة.
٥. الإصابة في تمييز الصحابة: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور عبد الله التركي، طبعة دار هجر.
٦. إكمال تهذيب الكمال، للحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج البكجري، تحقيق: عادل محمد، وآخرون، طبعة دار الفاروق.
٧. الأموال: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: محمد خليل الهراس. الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ. مكتبة الكليات الأزهرية- ودار الفكر- القاهرة.
٨. الأموال: لحميد بن زنجويه، تحقيق: الدكتور شاكر ذيب فياض. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ. مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث- الرياض.
٩. أهل الملل والردة والزنادقة وتارك الصلاة والفرائض من الجامع، لأبي بكر أحمد بن هارون الخلال، تحقيق د: إبراهيم السلطان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار المعارف بالرياض.
١٠. البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: أنيس الأندونيسي، مكتبة الغرباء الأثرية.
١١. بدائع الفوائد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: على العمران، دار عالم الفوائد.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

١٢. تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق جماعة من المحققين، طبعة المجلس الوطني للثقافة بالكويت.

١٣. تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو النصري. تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٤. تاريخ أسماء الثقات: لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين. تحقيق: صبحي السامرائي. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ. الدار السلفية- الكويت.

١٥. التاريخ الكبير: لمحمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة الأولى ١٩٩٤م- ١٩٧٨م. مطبعة دار المعارف العثمانية- الهند. تصوير دار الفكر- بيروت.

١٦. تذكرة الحفاظ للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي، تحقيق العلامة المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، تصوير دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

١٧. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر، تحقيق د: عاصم القريوتي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، مكتبة المنار.

١٨. تعليقة على العلل لابن أبي حاتم، للحافظ محمد بن أحمد ابن عبد الهادي، تحقيق: سامي جاد الله، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ دار أضواء السلف.

١٩. تفسير القرآن العظيم، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد الطيب، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ دار نزار الباز.

٢٠. تقريب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد عوامة. الطبعة الأولى من الإخراج الجديد ١٤٢٠هـ، دار ابن حزم، ودار الوراق.

٢١. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حسن عباس، الطبعة الأولى. مكتبة قرطبة، القاهرة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

٢٢. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبدالله القرطبي= ابن عبد البر. تحقيق: هيئة من العلماء بوزارة الأوقات- في المملكة المغربية. الطبعة الأولى.
٢٣. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالهادي القرشي الحنبلي= ابن عبدالهادي. تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ. المكتبة الحديثة- الإمارات العربية المتحدة.
٢٤. تهذيب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ. بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية- الهند. تصوير دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.
٢٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي: تحقيق: بشار عواد معروف. الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ- ١٤١٣هـ. مؤسسة الرسالة- بيروت.
٢٦. الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي. تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان. الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ- ١٤٠٣. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- الهند.
٢٧. الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل: لأبي عيسي محمد بن عيسي بن سورة الترمذي. تحقيق: د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي.
٢٨. الجامع لعلوم الإمام أحمد بن حنبل، فريق الباحثين بدار الفلاح، بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح.
٢٩. الجرح والتعديل: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن ادريس ابن أبي حاتم. الطبعة الأولي١٣٧١هـ. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- الهند. تصوير دار احياء التراث العربي- بيروت.
٣٠. الدعاء، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق د: محمد سعيد بخاري، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، دار البشائر الإسلامية.
٣١. الروح، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد أجمل إصلاحي، دار عالم الفوائد.
٣٢. سلسلة الأحاديث الضعيفة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض.
٣٣. سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، طبعة الرسالة.
٣٤. سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن داود السجستاني، تحقيق: محمد عوامة، دار المنهاج، جدة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

٣٥. السنن الصغرى المجتبى: لأحمد بن شعيب بن علي النسائي. ترقيم عبدالفتاح أبو غدة. تصوير مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٣٦. السنن الصغير، للإمام أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق د: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ دار الرشد.

٣٧. السنن الكبرى: لأحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق حسن عبد المنعم، بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة.

٣٨. السنن الكبير: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق الدكتور عبد الله التركي، دار هجر.

٣٩. السنن: لعلي بن عمر الدارقطني: تصحيح وترقيم السيد عبدالله هاشم يماني المدني. تصوير دار الكتب العلمية- بيروت.

٤٠. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم العمري طبعة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٤١. سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، تحقيق: محمد علي الأزهري، دار الفاروق.

٤٢. سير أعلام النبلاء: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وبشار عواد، وغيرهما. الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ- ١٤٠٥ هـ. مؤسسة الرسالة- بيروت.

٤٣. شرح العمدة، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، كتاب الصلاة تحقيق: د خالد المشيقح، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ، دار العاصمة.

٤٤. شرح مشكل الآثار= بيان مشكل أحاديث رسول الله واستخراج ما فيها من الأحكام ونفي التضاد عنها: لأبي جعفر الطحاوي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ. مؤسسة الرسالة- بيروت.

٤٥. صحيح ابن خزيمة محمد بن إسحاق بن خزيمة. تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. الطبعة الأ ولى. المكتب الإسلامي- بيروت.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

٤٦. صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، مصورة عن السلطانية، باعتناء د: زهير الناصر، دار طوق النجاة، ودار المنهاج بجدة موافقة ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي.

٤٧. صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، مصورة عن الطبعة العامرة، باعتناء د: زهير الناصر، دار طوق النجاة، ودار المنهاج بجدة موافقة ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي.

٤٨. طبقات الحنابلة: للقاضي أبي الحسين محمد بن محمد بن الحسين الفراء الحنبلي – ابن أبي يعلى. تحقيق: محمد حامد فقي. تصوير دار المعرفة– بيروت.

٤٩. الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، تحقيق: إحسان عباس. تصوير دار صادر– بيروت.

٥٠. طرح التثريب في شرح التقريب تقريب الأسانيد، للحافظ العراقي وولده أبي زرعة، مصورة الطبعة القديمة، دار إحياء التراث العربي.

٥١. علل الحديث: لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي= ابن أبي حاتم. تحقيق: د سعد الحميد. مطابع الحميضي.

٥٢. العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله بن أحمد عنه، تحقيق وصي الله عباس. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ. المكتب الإسلامي: بيروت، دارالخاني: الرياض.

٥٣. العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل. برواية المروذي والميموني وغيره. تحقيق: وصي الله محمد عباس. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ. الدار السلفية، الهند.

٥٤. العلل: للدارقطني علي بن عمر. تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الطبعة الأولى ١٤٠٥– ١٤١٢هـ. دار طيبة، المدينة المنورة.

٥٥. العين، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، طبعة دار الهلال.

٥٦. الفتاوى الكبرى، لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، دار الكتب العلمية.

٥٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي، تحقيق مكتب الحرمين، دار الغرباء الأثرية.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

٥٨. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، اعتنى به مازن بن محمد السرساوي، الطبعة الثانية ١٤٣٥هـ مكتبة الرشد.

٥٩. الكفاية في علم الرواية: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية- الهند، تصوير دار الفكر.

٦٠. لسان الميزان: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. دار البشائر الإسلامية.

٦١. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار القدسي.

٦٢. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن القاسم وولده، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٦٣. محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح، لأبي حفص عمر بن رسلان البلقيني، تحقيق د: عائشة بنت الشاطئ، دار المعارف.

٦٤. المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي، دار الفكر. بيروت.

٦٥. مختصر اختلاف العلماء، لأبي جعفر الطحاوي، اختصار الجصاص، تحقيق د: عبد الله نذير أحمد، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ، دار البشائر الإسلامية.

٦٦. مسائل الإمام أحمد بن حنبل: برواية ابنه أبي الفضل صالح تحقيق: الدكتور فضل الرحمن دين محمد. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ. الدار العلمية- الهند.

٦٧. مسائل الإمام أحمد بن حنبل: رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري. تحقيق: زهير الشاويش. الطبعة الأولى ١٣٩٤ هـ- ١٤٠٠ هـ. المكتب الإسلامي- بيروت.

٦٨. مسائل الإمام أحمد رواية ولده عبد الله، تحقيق: زهير الشاويش، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، المكتب الإسلامي.

٦٩. مسائل الإمام أحمد: تأليف أبي داود السجستاني. تحقيق: طارق عوض الله محمد. مكتبة ابن تيمية ١٤٢٠هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

٧٠. المستدرك على الصحيحين: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري. تحقيق: عبد السلام علوش. الطبعة الأولى . دار المعرفة – بيروت.
٧١. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق جماعة من الباحثين بجمعية المكنز، طبعة دار المنهاج بجدة.
٧٢. مسند البزار أحمد بن عمرو بن عبدالخالق العتكي. تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله. الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ. مؤسسة علوم القرآن- دمشق، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة.
٧٣. المسند: لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود = الطيالسي. تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي. الطبعة الأولى. دار هجر. القاهرة.
٧٤. المصنف : لعبدالرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ. المكتب الإسلامي- بيروت.
٧٥. المصنف، لأبي بكر ابن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة.
٧٦. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق جماعة من الباحثين بتنسيق د سعد الشثري، دار العاصمة.
٧٧. المعجم الكبير: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي. ٠ الطبعة الأولى ١٣١٩ هـ، الدار العربية للطباعة- بغداد، مصورة دار البيان بالقاهرة.
٧٨. معرفة الصحابة: لأبي عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده. تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري. الطبعة الأولى سنة ١٤٢٦هـ. مطبوعات جامعة الإمارات ٨٤.
٧٩. معرفة الصحابة: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، تحقيق: د. محمد راضي بن حاج عثمان. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ. مكتبة الدار: المدينة المنورة، مكتبة الحرمين: الرياض، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. الطبعة الأولى. دار الوطن. السعودية.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٣٨٦- ٤٣٧(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

٨٠. معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: السيد معظم حسين. الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ. المكتبة العلمية، بالمدينة المنورة.

٨١. المغني، لأبي محمد ابن قدامة المقدسي، مكتبة القاهرة.

٨٢. المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلي الله عليه وسلم : لأبي محمد بن عبد الله بن علي = ابن الجارود. تعليق: عبد الله عمر البارودي. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ. مؤسسة الكتب الثقافية. دار الجنان- بيروت.

٨٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال : لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ. دار المعرفة- بيروت.

٨٤. نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية: لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيعلي. تحقيق: أعضاء المجلس العلمي بدابهيل- الهند. واعتنى بها محمد عوامة، دار ابن حزم.

٨٥. النكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق د: ماهر الفحل، الطبعة الأولى ١٤٢٨، دار الرشد.

٨٦. النكت على كتاب ابن الصلاح: للحافظ ابن حجر. تحقيق د: ربيع بن هادي عمير. ط الأولى، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ١٤٠٤هـ.

٨٧. الورع، للإمام أحمد بن حنبل، رواية أبي بكر المروزي، تحقيق: سمير الزهيري، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة الصميعي.